جامعة بيرزيت
برنامج دراسات التنمية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الإدارة العامة للتنمية البشرية

سلسلة التخطيط من أجل التنمية
العدد الثاني

تمويل التنمية في فلسطين

تحرير
نادر عزت سعيد و نوران نصيف

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي برنامج دراسات التنمية وإنما رأي أصحابها من مشاركين ومقدمي أوراق

المحتويـــات

تقديم — نادر عزت سعيد

القسم الأول: الأوراق المقدمة

- التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية — أحمد صبح
- تمويل التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — تيموثي س روذرميل
- تنمية رغم الصعاب- الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال — توماس بونزغارد
- نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين- إلى أين نسير — خليل نخلة
- ملاحظات أساسية في تمويل التنمية في فلسطين — سمير عبد الله

القسم الثاني: مداخلات مختارة

- مناقشة تمويل التنمية بجرأة وشجاعة — احمد مجدلاني
- نظرة واقعية للاقتصاد الفلسطيني — عادل سمارة
- واقع الحال الفلسطيني — جورج كرزم
- الموارد البشرية الفلسطينية في عملية التنمية — رمزي ريحان
- ما هو المفهوم الفلسطيني للتنمية — عزت عبد الهادي
- البيئة الاستثمارية — *نضال صبري*
- استثمار الإمكانات الداخلية — وليد سالم
- إدارة عملية التنمية — محمد عزام
- أي تنمية نريد- ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الفلسطينية — زهيرة كمال
- دور القطاع الخاص في بناء المجتمع — عبد الله الحوراني
- التفاوت في المجتمع الفلسطيني — خليل نخلة
- قضايا تتعلق بالدول المانحة والتنسيق — توماس بونز غارد
- تفاؤل بالمستقبل — تيموثي روذرميل
- استخلاص العبر من تجربة السنوات الماضية — أحمد صبح
- دور البنك الدولي وتعظيم الاستفادة من المعونات — سمير عبد الله

ملحق: قائمة بأسماء المشاركين في الورشة

تقديم

نادر عزت سعيد

تأتي هذه النشرة ضمن سلسلة من النشرات التي يصدرها وينظمها برنامج دراسات التنمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (ادارة التنمية البشرية وبناء المؤسسات)، حول مسألة التخطيط من أجل التنمية. وتهدف هذه السلسلة إلى وضع الأسس، والدعائم النظرية والتطبيقية التي لا بد لعملية التخطيط أن تستند إليها في محاولة للوصول لمنظور تنموي لفلسطين يحدد الاتجاهات والأولويات. ستعالج هذه السلسلة مواضيع متعلقة بالتخطيط الاقتصادي، والتخطيط للتعليم، والصحة والبيئة والتنمية الاجتماعية، والمرأة والمشاركة المحلية واللاجئين والمنظمات الأهلية والتنمية الثقافية والحقوق والحريات، والقطاع الخاص، وعلاقة هذا جميعه بالتخطيط من أجل التنمية.

يهدف هذا العدد لمناقشة إحدى القضايا الحيوية: "تمويل التنمية" وذلك من حيث: التمويل الدولي، والتمويل المحلي من خلال الضرائب والتمويل الناتج عن القطاع الخاص، ودور التمويل وخصوصا التمويل الدولي في تنمية أو تخلف المجتمع الفلسطيني، وما هي التساؤلات التي تثار حول تمويل التنمية في فلسطين، هل من الواقع أن نفترض أن التمويل سيستمر ؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل سيستمر بالكم والنوع كما هو عليه الآن ؟ وهل لمثل هذا التمويل ثمن اقتصادي واجتماعي وسياسي ؟ وماذا عن مسألة الديون الخارجية؟ هل ستصبح ظاهرة مستشرية مع الوقت ؟ وهل الحديث عن التمويل الذاتي واقعي أم مجرد أمنيات أيديولوجية؟

أما أهم المسائل التي تم التطرق لها خلال اجتماع للخبراء حول الموضوع بتاريخ 1997/4/14 وبحضور اطراف تمثل السلطة الوطنية الفلسطينية ، والمنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، وممثلي مؤسسات ومنظمات أهلية فلسطينية فهي:

1. دور تمويل الدول المانحة في عملية التنمية ودور الأمم المتحدة وعلاقة ذلك في العملية السياسية وتساؤلات أثيرت حول مدى تسييسه.

2. المصادر الأخرى المتاحة.. نوعيتها وأهميتها والخشية من عدم استدامة التمويل الخارجي وهذا موضوع تساؤل.

3. دور القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الدولي.

4. مدى فعالية التمويل وخصوصا بالنسبة لوصوله للمجموعات المستضعفة والمناطق المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

5. تقدير الإمكانيات الذاتية وكان هناك خلاف واضح حول الطاقات التنموية الفلسطينية التي تمت إثارتها وعلاقتها بالعوامل الخارجية وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على العملية بمجملها.

6. المديونية وتحذيرات جدية من المستقبل فيما يتعلق بهذا الموضوع.

7. أهمية الجوانب الإنسانية والبشرية في العملية التنموية وأيضا عمق علاقة التمويل بالتخطيط والمحدودية في آلية تفعيل هذه العلاقة كما ظهر في الإطار العام لخطة التنمية الفلسطينية البشرية الصادرة عن وزارة التخطيط (1998).

8. علاقة التمويل بمسألة البعثرة التنموية. وأهمية توحيد التوجه التنموي أو المنظور التنموي من أجل عملية تخطيط أفضل.

9. التشغيل ومدى تدخل الدولة في القطاع الخاص وهل نتوقع أن يتم تطبيق نموذج البنك الدولي بمتوسطه وفي فلسطين وهل سيكون تأثيره الاجتماعي كما هو في الدول الأخرى.

10. آلية العلاقة بين المستفيدين والدافعين أو المانحين وتأثير هذه الآليات على الخلق العام والثقة والثقافة بشكل عام في فلسطين.

نتأمل أن تكون في هذه الأوراق فائدة في توضيح مواقف الأطراف المختلفة التي تتعاطى مع مسألة التمويل في فلسطين.

التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية

د. أحمد صبح[1]

إن التنمية الفلسطينية تقوم على ركيزتين : الأولى إعادة الأعمار والثانية بناء أسس اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على الذات، وتتمثل الأولى من وجهة نظرنا بإعادة بناء البنية التحتية وترميم واعمار ما خلفته سنوات الاحتلال الطويلة من دمار في البنية، وتردي في الخدمات، وهذا يتطلب جهدا مكثفا في الصحة والتعليم والطرق والمواصلات، والكهرباء والماء والمجاري والاتصالات والخدمات المالية ... الخ. كما يتطلب ذلك جهدا مشتركا بين القطاعات الرسمية والقطاعات غير الحكومية، والقطاع الخاص، خاصة وأن العمل في البنية التحتية يحتاج لوقت طويل، وهو جهد مكلف وله مردود بطيء ومباشر، كما تتمثل الركيزة الثانية، بخلق المقومات الضرورية لبناء اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية بقدر أكبر من الاستقلالية، وفك الارتباط تدريجيا مع الاقتصاد الإسرائيلي، للتخلي عن التبعية المفروضة عليه بفعل الاحتلال والتعامل إقليميا، خاصة مع الأشقاء في الأردن ومصر، والاستعداد للانخراط الإيجابي في العولمة الاقتصادية، وهذا يعتمد على تهيئة المناخ للاستثمار الوطني رغم أن ذلك كما هو معروف يعتمد أساسا على الوضع السياسي ومسيرة السلام ومدى التقدم فيها. إن سن القوانين والأنظمة واللوائح لتهيئة الأجواء الاستثمارية، وتثبيت الإطار القانوني لها، يعتبر أمرا حيويا لبناء القواعد لهذا الاقتصاد الوطني الواعي.

لقد التزمت الدول المانحة منذ مؤتمر المانحين في مطلع أكتوبر 93 بالمساعدة في جعل السلام حقيقة ملموسة، وترجمته في المساعدة وإعادة الأعمار، والإسهام في خلق فرص عمل، وعمل البناء المؤسسي الفلسطيني، وبالفعل فقد أنفقت المجموعة الدولية 2.4 مليار دولار خلال السنوات المنصرمة، صرف معظمها في البنية التحتية وإعادة إعمارها. ولكن هل كان مردود ذلك على الحياة اليومية الفلسطينية ملحوظا وملموسا؟ هل مس ذلك معاناة المدن والقرى والريف والمخيمات؟ أعتقد جازما أن هذه نقطة جديرة بالنقاش التفصيلي، خاصة وان اوجه الصرف خاصة في المراحل الأولى لم تكن بالكامل في يد السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد لاحظنا مع اقتراب انتهاء السنوات الخمس للتعهدات الدولية المقرة في مؤتمر واشنطن المشار إليه ازدياد ميل العديد من الدول والهيئات للتمويل من الهبات إلى القروض، وأود أن أشير منذ الآن إلى أننا نميل إلى الاعتقاد بأن الوقت لم يحن بعد لاستعمال القروض حتى وان كانت ميسرة إلا في حالات الضرورة القصوى. وقد درسنا في الوزارة هذا الموضوع بمنتهى العناية، لأهميته التنموية والسيادية والمستقبلية. وباقتراح منا شكل السيد الرئيس لجنة عليا للقروض للدراسة وتقديم التوصيات حول أي عرض أو حاجة للقروض، ونرى بوضوح أن أي حاجة ماسة للقروض يجب أن تكون للقطاعات الإنتاجية ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل، والقادر على السداد دون مخاطر غير ضرورية. إننا ندعو ونكرر الدعوة إلى التعامل الرسمي بمنتهى الجدية مع موضوع القروض.

إن التمويل الطبيعي للتنمية الوطنية، يجب أن يستند إلى قدرة الشعب على التوفير والادخار والاستثمار. فتوفير المستهلك وإبداعاته واستثماراته المباشرة أو غير المباشرة، تشكل المورد الأساسي للتنمية الوطنية. أتصور أن التحويلات الخارجية من الفلسطينيين تعتبر كذلك موردا هاما لتمويل التنمية. ولا شك أن التوفير والتحويلات من الخارج لا يشهدان هذه الأيام أفضل حالاتهما نظرا لتأثرهما بشكل مباشر بالوضع السياسي العام.

ولا شك أن الموازنة الاستثمارية كجزء من الموازنة العامة للسلطة الوطنية تعتبر أيضا بندا تمويليا أساسيا للتنمية، ويعتبر إدراج 10% لهذا البند من مجموع الموازنة المقترحة للسلطة لعام 1998، مؤشرا إيجابيا بالاتجاه الصحيح نحو تمويل وطني لتنمية وطنية، ولكن التمويل الخارجي للتنمية سيبقى أساسيا في ظل الظروف الحالية، فمن قروض ميسرة ومن تسهيلات البنك الدولي والبنوك الإقليمية والصناديق العربية للتنمية، ومن الهبات ما أمكن. وتعرفون جميعا أن الإطار العام لخطة التنمية الفلسطينية قد أكملته وزارتنا للسنوات الثلاث القادمة بمساعدة أطراف دولية وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، وقد بدأنا بالعمل مع الدول والهيئات المانحة لتأمين أكبر قدر ممكن من التمويل لمشاريع هذه الخطة.

ويبقى رأس المال الوطني الفلسطيني في الخارج عاملا حيويا يجب حثه على الاستثمار في التنمية ، وهذا يتطلب وضع الإطار القانوني الواضح لحماية المستثمر وتشجيع هذا الاستثمار لعودة الإنتاجية للوطن.

قد يكون مناسبا من جهة أخرى إعادة تقييم تجربة السنوات الماضية ووضع الأسس للاعتماد على الذات والتقليل من الحاجة للقروض ووضع اللوائح الضرورية وتشجيع القطاع الخاص على المخاطرة، واستثمار التنمية بالمواطن واحتياجاته ضمن الأشقاء القانوني المشار إليه.

[1]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

تمويل التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تيموثي روذرميل[2]

هذا هو الوقت المناسب لمناقشة موضوع تمويل التنمية حيث أن السنوات الخمس من الالتزام في دعم التنمية في فلسطين، التي بدأت في أكتوبر 1993، أوشكت على نهايتها، وهذا يتطلب التزامات تمويلية جديدة من الهيئات المانحة الدولية لدعم احتياجات التنمية. وفي نفس الوقت نلاحظ أن السلطة الفلسطينية حققت تقدما ملموسا - بل كبيرا - فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات التفكك تحت الاحتلال.

وعموما، فإن الشعب الفلسطيني يتمتع بمستوى تعليمي جيد ولديه الكثير من الحماس. ويمكن ملاحظة تقدم مطرد تقريبا في كافة القطاعات. كما نلاحظ الدعم الكبير الذي حصلت عليه خطة التنمية الثلاثية التي أعدتها السلطة الفلسطينية. إن برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليفخر بأنه شارك في بناء القدرات وتحسين البنية التحتية على مدار السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو، وكذلك لعدة سنوات سبقت هذه الاتفاقية.

ولكن، عندما ننظر إلى مستقبل الدعم المالي، فإن الصورة أبعد من أن تكون مشرقة. فقد زال ذلك الشعور بالنشاط الذي صاحب عملية السلام، والتي كان لها أثر إيجابي جدا على القرارات التي اتخذتها الهيئات المانحة بخصوص المساعدة في عملية التنمية عامي 1993 و1994. بشكل عام، فإن هناك تراجعا متواصلا في ODA في السنوات الماضية، والتوقعات بخصوص تنشيط دور القطاع الخاص في المنطقة لم تتحقق. وعليه، لابد من تقييم واقعي للتوقعات لتمويل مستقبلي للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها تسير على خلفية من عدم اليقين.

وربما الآن أكثر من أي وقت مضى، أصبح من الضروري استخدام مصادر التنمية القليلة المتاحة في فلسطين بصورة أكثر فعالية. ويمكن تحقيق قدر أكبر من الإنجازات بنفس مستوى الموارد إذا تركز اهتمام الفلسطينيين والمجتمع الدولي على تلبية أهداف ملموسة، مع توجيه استخدام المصادر إلى أهداف محدودة الطموح ولكنها ممكنة التحقيق، مثل التخفيف من حدة الفقر؛ خلق وظائف مستدامة بدلا من فرص التوظيف قصيرة الأمد؛ تنمية النساء الفلسطينيات؛ وحماية وإعادة تأهيل البيئة وكافة المصادر الطبيعية النادرة في المنطقة. وللتوصل إلى هذه الغاية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء على المستوى الدولي، أو هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، يدافع عن، بل يسعى وبشدة لتنفيذ أسلوب أكثر فعالية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي مكان في العالم مع التركيز على الأبعاد الإنسانية.

على المستوى الدولي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يزيد من تركيز جهوده في مساعدة الدول على بناء قدراتها الوطنية للتوصل إلى تنمية مستدامة يكون الناس محورها. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم رؤية تنموية عادة ما نسميها "تنمية بشرية مستدامة" تركز على توسيع مجالات الاختيار أمام الناس، وزيادة فرصهم وتحسين قدراتهم مع التأكد بأن القرارات المتخذة بشأن السياسة اليوم لا تحد من رخاء أجيال المستقبل. التنمية البشرية المستدامة هي تنمية غير مقتصرة على النمو الاقتصادي فحسب، بل تؤدي أيضا إلى توزيع متكافئ لأرباح هذا النمو. وهي أيضا تنمية تعيد تأهيل البيئة بدلا من أن تدمرها؛ كما أنها تقوم بتمكين الناس بدلا من تهميشهم. إن هذه التنمية تعطي الأولوية للفقراء، وتوسع مجالات اختياراتهم وفرصهم، كما أنها تمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. ولذلك فإنها تنمية من أجل الفقراء، من أجل الطبيعة، من أجل النساء، من أجل الأطفال. هذه التنمية تعترف بالأهمية القصوى للنمو الاقتصادي، ولكن شرط أن تصحب النمو وظائف مستدامة، وبيئة سليمة، وتمكين للناس، وعدالة.

ويظهر التركيز على عدة أبعاد لهذه التنمية البشرية-المحور - في تقارير التنمية البشرية السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي نشر أولها في 1990، حيث عرض فيها لأول مرة مفهوم "التنمية البشرية المستدامة"، ومن ثم توسيع المفهوم وإثراؤه في كل عدد جديد من هذه التقارير. وأعتقد أن هذه التقارير مصادر قيمة لأي شخص مهتم بفهم تحديات التنمية العويصة بصورة أكثر شمولية. كما أنه يسعدني كثيرا أن أشارك بإعداد أي منها مع أي شخص مهتم بقراءتها.

على المستوى المحلي، فإن برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بنشاط كبير على مستوى التعبئة حول أهمية وفحوى التوجه نحو التنمية كإطار للتفكير، والنقاش والتداول حول السياسة، وكذلك في إظهار فعالية مبادرات التنمية البشرية بواسطة وسائل عملية أكثر. ورغم أن كافة نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الضفة الغربية وقطاع غزة تهدف إلى بلورة هدف التوصل إلى تنمية بشرية مستدامة، فإننا نستطيع إلقاء الضوء على جزء قليل من مبادراتنا:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم تأسيس برنامج دراسات التنمية الفلسطينية في جامعة بيرزيت، وقدم المساعدة الفنية والمالية للإدارة العامة للتنمية البشرية التي أنشئت حديثا كجزء من وزارة التخطيط والتعاون

[2] تيموثي روذرميل – الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

الدولي، بهدف التعبئة من أجل التنمية البشرية المستدامة في كافة مستويات المجتمع الفلسطيني: القطاع العام، المجمعات الأكاديمية، القطاع غير الحكومي، والمجتمع المدني.

- مرة أخرى، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في تأسيس مفوضية الفقر الفلسطينية. تختص هذه المفوضية بنشر تقرير مفصل حول الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا التقرير سوف يساعد في زيادة التزام السلطة الفلسطينية باقتلاع الفقر، ويساعد صناع السياسات في التعرف على أفضل وسيلة للتعامل مع أبعاد الفقر المختلفة.

- يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعمه للعديد من مبادرات النوع الاجتماعي في عملية التنمية لتشجيع صناع السياسات، وأجهزة التخطيط، ومؤسسات المجتمع المدني على صياغة وتنفيذ سياسات متفهمة لموضوع النوع الاجتماعي.

- وأخيرا، ومنذ سنوات عديدة مضت، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم برنامج التنمية الريفية المحلي، وهو برنامج يتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي التي تشجع المشاركة المجتمعية والانخراط في كافة خطوات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المحلية.

وأعتقد أن الوقت قد حان للقيام بمجهودات مركزة ليس فقط من قبل السلطة الفلسطينية، ولكن أيضا من مجمع المنظمات غير الحكومية، والمجمعات الأكاديمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهم للتأكد من أن تمويل التنمية يتم توجيهه تدريجيا وزيادة نحو تلك المجهودات أو ما شابهها والتي تهدف لزيادة مشاركة الناس في جهود التنمية وزيادة انتفاعهم منها. ويجب الاعتراف والقبول على أية حال بحتمية وجود تبادلية بين "النتائج السريعة" و"الآثار الظاهرة" الناتجة عن مشاريع البنية التحتية واستثمارات رؤوس الأموال الكبيرة، مقابل المنافع طويلة المدى غير الظاهرة الناتجة عن بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في المجال الذي يعملون فيه.

الاستثمار في الناس – في صحتهم، في تعليمهم، وفي تنمية مهاراتهم - وزيادة خياراتهم - يستغرق وقتا واستثمارا، ولكن في النهاية سوف يمكنهم من المشاركة بصورة أكبر في عملية التنمية، كما سوف يمكنهم من الانتفاع أكثر من العملية. يجب النظر إلى أولويات تمويل التنمية في فلسطين في ضوء استدامة الأثر، بدلا من الاقتصار على سرعة التأثير.

وفي النهاية، نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتطلع دائما للتعلم أكثر من مبادرات وجهود التنمية الفلسطينية، كما نتطلع للعمل كشريك مع السلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية لتحقيق غايتنا وإلى مستقبل أفضل للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين.

تنمية رغم الصعاب
الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال

توماس بونزغارد[3]

سألخص اليوم النتائج الرئيسية للتقرير الشامل " تنمية رغم الصعاب" حول صحة الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي تواجهه منذ بدء عملية السلام. وأود منذ البداية الإشارة إلى أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - قد قام بالتعاون مع البنك الدولي وبمشاركة مجموعات أخرى متعددة سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص ومن المنظمات الأهلية بإعداد هذا التقرير. كما جرت مناقشة معظم فصول التقرير في ندوات قام بتنظيمها معهد ماس.

تظهر النقاط الرئيسية لهذا التقرير أن لدى الاقتصاد الفلسطيني إمكانيات هائلة، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني عمل ولا يزال يعمل دون هذه الإمكانيات. كما تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يتراجع باضطراد منذ توقيع إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي والمعروفة باتفاقيات أوسلو. مما لا شك فيه أن الاقتصاد يتطلب بالضرورة قرارا ينهي عدم اليقين السياسي - السيطرة على الحدود وحرية الوصول الى المصادر الطبيعية وادارة الأراضي - حتى يسير باتجاه تنمية قوية ومستدامة. وثمة أمل بوجود سياسات يمكن أن يقوم الفلسطينيون والدول المانحة بتنفيذها تؤدي إلى تحسن اقتصادي ملحوظ.

تتكون ملاحظاتي اليوم من أربعة أجزاء. سأبدأ حديثي أولا بوصف الأداء المخيب للاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية. ثانيا، سأتحدث عن إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني. ثالثا، سأناقش بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه الإمكانيات. وأخيرا سأتحدث عن دور ومسؤولية المجتمع الدولي.

السجل الاقتصادي الحديث

سأناقش أولا السجل الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة الماضية. بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 كانت الآمال كبيرة بتحقيق السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. على الجانب الإسرائيلي، تحققت مكاسب اقتصادية هامة، أما على الجانب الفلسطيني، فقد خابت الآمال الموعودة نتيجة للتراجع والفشل خلال السنوات الأربع الأخيرة.

أخذ الاقتصاد الفلسطيني بالضعف والتراجع مع بداية الانتفاضة في أواخر عام 1988 واندلاع حرب الخليج في الفترة 1990-1991. واستمر إنفاق الفرد بالانخفاض مرورا بعملية السلام. ونتيجة لذلك انخفض الإنفاق الحقيقي للفرد في الوقت الحاضر وبلغ أكثر مستوياته انخفاضا منذ العام 1980. وفي نهاية عام 1995، كان ما يقارب خمس سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عند خط الفقر. ومنذ العام 1995، أخذ الوضع يزداد سوءا.

يعتبر الدخل المتناقص والفقر المتزايد انعكاسا للاستخدام الضعيف لموارد الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته. ومن أبرز المظاهر اللافتة للنظر والتي تدلل على ضعف استخدام إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني معدلات البطالة العالية والمتزايدة والتي تصل الآن الى حوالي 20% في الأحوال العادية والى 30% في فترات الإغلاق الحدودي. ويبدو النقص أكبر اذا ما أخذنا بعين الاعتبار البطالة الجزئية الناجمة عن انتشار الأعمال الجزئية.

يوثق تقرير" تنمية رغم الصعاب" انخفاض نسبة العمالة في إسرائيل التي أدت اليها سياسات الإغلاق والتصاريح التي فرضتها إسرائيل منذ عام 1993. ففي عام 1992، عمل في إسرائيل ما يقارب 116,000 فلسطيني؛ ووصل هذا العدد الى ما يقارب 30,000 عامل عام 1996. يعود ذلك إلى تقليص عدد التصاريح التي تصدرها إسرائيل للعمال الفلسطينيين والى الزيادة الحادة في الإغلاقات الحدودية التي وصلت الى أكثر من ثلث أيام العام 1996. كما أدى الإغلاق وتقييد حرية التنقل إلى تقليص التجارة - مع تأثيرات سلبية على الاستثمار والنشاطات الاقتصادية الأخرى - إضافة إلى تباطؤ تنفيذ مشاريع البنية التحتية. يقدر التقرير الخسائر الإجمالية لسياسات التصاريح والإغلاق خلال الفترة 1993-1996 بحوالي 2,8 مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لسنة واحدة وما يقارب ضعف مجموع ما أنفقته الدول المانحة للفترة ذاتها.

إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني

أود ثانيا مناقشة إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني، كان العقد الأخير مخيبا للآمال لأن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن يعمل بكامل إمكانياته. إلا أن ما يشجع أن لدى الاقتصاد الفلسطيني إمكانيات نجاح كبيرة في المستقبل. فالموارد البشرية هي أهم الموجودات لبلد ما، لان بناء قوة عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا يستغرق زمنا أكثر من بناء بنية تحتية

3 توماس بونزغارد - اقتصادي- البعثة الدائمة للبنك الدولي

ومصانع. والاقتصاد الفلسطيني غني بموارده البشرية. كما تعتبر مؤشرات التنمية العامة للشعب الفلسطيني والتي تتضمن توقع العمر المتوقع عند الميلاد ونسبة التعليم ومعدلات وفيات الأطفال من بين أفضل المعدلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة 8.1 سنة. وبالنظر الى العلاقة بين عدد سنوات الدراسة والدخل، فعلينا أن نتوقع أن يكون مستوى إجمالي الناتج القومي للفرد أكثر بقليل من 10,000 دولار معدلا لمثيلات القوة الشرائية. عموما، فالاقتصاد الفلسطيني يعمل بثلث الى نصف إمكانياته على أكثر تقدير.

وللاقتصاد الفلسطيني إمكانيات مالية جيدة إضافة الى موارده البشرية. لقد جذبت الصناعة المصرفية ودائع لا تتجاوز 1.7 مليار دولار في نهاية عام 1996 لم يستثمر جزء كبير منها محليا حتى الآن. كما أعرب الكثيرون من رجال الأعمال الفلسطينيين المتواجدين في البلدان العربية عن حماسهم ورغبتهم في الاستثمار في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورغم أنه يصعب التقدير على الاقتصاديين، إلا أنه ينبغي علينا أن لا نقلل من أهمية المجتمع المدني المنظم جيدا والنابض بالنشاط والحياة. فقد لعبت المنظمات غير الحكومية والجامعات والمستشفيات دورا كبيرا في تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والزراعة وتقديم المساعدات للعائلات الفقيرة.
ويمتلك الاقتصاد الفلسطيني عددا من الموجودات الهيكلية (البنيوية) الأخرى التي يتناولها التقرير، من ضمنها إمكانيات هامة في قطاع السياحة وشبكة دولية واسعة وموقع جغرافي مهم عند تقاطع الشرق والغرب ونظام ضريبي جيد وتعاطف دولي واسع وعدم وجود مديونية.

جميع هذه الموجودات مجتمعة تعني أن بإمكان الاقتصاد الفلسطيني خلق معدلات نمو جيدة في المستقبل القريب، إذا ما توفرت بيئة سليمة مناسبة وسياسات صحيحة.

أولويات سياسات الاقتصاد الفلسطيني

الموضوع الثالث لملاحظاتي سيكون مناقشة بعض السياسات السليمة. يحدد تقرير تنمية رغم الصعاب ثلاثة مجالات لتغيير السياسات والتي يمكن من خلالها تعزيز الاستقرار وتشجيع النمو في الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من وجود معوقات سياسية أشرت إليها سابقا وهي:

- أولا، فتح أسواق خارجية وذلك بفتح قنوات تجارة جديدة ومتنوعة وعدم الاعتماد على إسرائيل في التجارة وإيصال الخدمات.
- ثانيا، إيجاد نظام حكم يقوم بتقديم خدمات مدنية فعالة وبرنامج إنفاق عام ذا توجه استثماري وأدوات مناسبة تعمل على استقرار الاقتصاد.
- وأخيرا، الاستفادة من المجتمع المدني النشط ومن المنظمات غير الحكومية في توفير خدمات الصحة والتعليم والرفاه وخدمات البنية التحتية. سأناقش هذه المجالات حسب ترتيبها:

فتح الأسواق الخارجية وتنويع العلاقات الدولية

أولا، فتح الأسواق الخارجية وتنويع العلاقات الدولية، فالاقتصاد الفلسطيني يعتمد اعتمادا كبيرا على إسرائيل في توفير خدمات البنية التحتية كما تعتمد التجارة الفلسطينية على إسرائيل. الا أن تنويع مصادر الخدمات عبر التطوير الداخلي وخلق القدرة على شراء هذه الخدمات من دول أخرى في المنطقة سوف يسمح بالحصول على خدمات أرخص وأكثر ثقة على المدى الطويل. وينبغي تكييف النظام التجاري بحيث يسمح بعلاقات تجارية دولية أكثر تنويعا. وفوائد التنويع لن تكون لصالح الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وانما أيضا لصالح إسرائيل وذلك بزيادة الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن تنمية الروابط الاقتصادية لاقتصاد صغير مثل الاقتصاد الفلسطيني مع الأسواق الخارجية ضرورية جدا للبقاء والتنمية الاقتصادية. إلا أنه ونتيجة للتكلفة العالية للمعاملات على الحدود ونتيجة لتشوهات أخرى، لا يزال أداء التصدير مخيبا للآمال، مما يؤدي الى عجز تجاري كبير.

ولذلك، فان أية استراتيجية تنموية يجب أن تقوم على بنية تجارية أفضل وعلى رفع مستوى الاتفاقيات التجارية، وأن يكون الوصول الحر إلى الأسواق الخارجية أكثر أمنا وأن تعمل الحدود بفعالية، مما يتطلب بنية تحتية أفضل للتجارة (مثل ميناء ومطار وجسور وممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وشبكة طرق جديدة) ونظام تجاري أكثر حرية. الا أن الاتفاقيات الحالية مع إسرائيل تؤثر على القرارات بخصوص هذين البعدين وقد تقيد ما يمكن إنجازه على المدى القصير.

نظام حكم فعال ورحيم

ثانيا، لدى الفلسطينيين الفرصة لبناء نظام حكم فعال ورحيم . منذ اتفاقية أوسلو، أقامت السلطة الفلسطينية جهاز خدمة مدنية أدار تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والمنافع العامة إضافة إلى الجهود المبذولة لتطوير وتطبيق النظام القانوني. وبالرغم من التقدم الذي تمّ إحرازه في هذا المجال، إلا أن ثمة مؤشرات تؤكد أنه لا تزال هناك حاجة لعمل المزيد. ففي الفترة ما بين 1993-1996، تضاعف عدد العاملين في جهاز الخدمة المدنية أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه، بحيث ارتفع عدد العاملين من 22,000 إلى 75,000 وبعض هذا النمو تسمح به مسؤوليات السلطة الفلسطينية . ويمكن فهمه أيضا بأنه محاولة من السلطة للتخفيف من وطأة البطالة عندما تتقلص فرص العمالة في إسرائيل. ولكن وبسبب ندرة الموارد، من المهم أن تضع السلطة الفلسطينية أولويات للإنفاق وخاصة ما يتعلق بالنفقات الجارية. وتعتبر الميزانية الحالية غير ملائمة بما في ذلك إجراءات صياغة أولويات الإنفاق ومراقبة تنفيذ الميزانية وإدارة الدفع النقدي والمدفوعات. وعلى أية حال، هناك ثمة تحسن في إعداد ميزانية عام 1998. وعموما، فان الوزارات والهيئات تنظر الى إعداد الميزانية السنوية وكأنه إجراء شكلي فقط حتى الآن. وما لم تقم السلطة الفلسطينية بتحسين عملية وضع الميزانية، فإنها لن تستطيع أعداد برنامج الإنفاق العام والذي يشكل حاجة ماسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تشكل الاستثمارات العامة في البنية التحتية جزءا هاما من برنامج الإنفاق هذا. وبلغت استثمارات البنية التحتية خلال السنوات الأربع الماضية أقل من 70 مليون دولار سنويا أو أقل من 2% من إجمالي الناتج المحلي سنويا. وتعتبر هذه المعدلات دون التوقعات الأولية ، وهي أقل من نصف متوسط معدلات الدول النامية.

لذلك فان فجوة البنية التحتية الناجمة عن ذلك هائلة. وعمليا، جميع الطرقات الرئيسية جرى تشييدها قبل عام 1967 ولم يجر إلا القليل من الصيانة لها خلال فترة الاحتلال وبالأحرى لم تجر لها صيانة أبدا. و تبلغ حصة الفرد من الكهرباء أقل بكثير من حصة الفرد في بلدان أخرى في المنطقة، هذا إضافة آلي انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. كما يبلغ معدل الهواتف الثابتة ثلاثة لكل مائة شخص مقارنة بسبعة وتسعة هواتف لكل مائة شخص في الأردن ولبنان على التوالي. والحقيقة أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمدان اعتمادا كبيرا على إسرائيل في توفير هذه الخدمات. وهناك حاجة للاستثمار في البنية التحتية لدعم القطاع الخاص الموجه نحو التصدير.

الاستفادة من الرأسمال الاجتماعي

تحدثت حتى الآن عن كيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تعمل كمتمم للأسواق وذلك بدعمها للتجارة وتنويعها ووضع سلم بأولويات الإنفاق العام وخصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية. وأود الآن الحديث عن المجال الثالث والأخير من مجالات السياسات وهو كيفية استفادة الفلسطينيين من رأسمالهم الاجتماعي ـ التقاليد الغنية للمجتمع المدني والعديد من المنظمات غير الحكومية النشطة. سأتحدث عن ثلاثة مجالات هامة:
أولا، بناء إطار قانوني سليم. إن أولى المتطلبات لتشجيع القطاع الخاص (ربحي وغير ربحي) هو وجود نظام قانوني مستقل وذي شفافية يسهل عملية التعاقد. تستلزم البيئة القانونية الحالية إجراء تحسينات هامة لجعل الضفة الغربية وقطاع غزة مكان جذب للمستثمرين. تشمل هذه التحسينات الابتعاد عن التدخل في الشؤون القانونية وحل ما يوجد من تناقض وتعارض بين القوانين القائمة حاليا.

ثانيا، العمل مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات الأساسية. من المفيد أن يدخل القطاع العام في شراكة مع المنظمات غير الحكومية والعمل على تطوير القدرات الإدارية الحالية في مجالات التعليم والرفاه الاجتماعي وخصوصا في مجال الصحة. ومن المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية بتطوير الإطار التنظيمي الملائم عند تكليف المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات الصحية أو توفيرها مجانا أو بأسعار مخفضة جدا. ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات غير الحكومية ، مجموعات ذات اهتمام خاص، وتكون اهتماماتها مغايرة لما هو مناسب للصالح العام. وهنا يكون التحدي بإيجاد آليات مساءلة إضافة الى إطار يدعم التنافس والتدفق الحر للمعلومات لان المنافسة الفعالة بين هذه المنظمات يمكن استدامتها فقط بإيجاد آليات تساعد السوق على تقييم الأداء والاختيار.

وأخيرا، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية، حيث بإمكانه القيام ببعض الاستثمارات التي تستلزمها البنية التحتية. تشير الاتجاهات العالمية أن القطاع الخاص يمكن أن ينخرط في مجالات واسعة ذات اهتمام عام إذا ما توفر الهيكل التنظيمي المناسب. وحيثما يكون ممكنا، لا بد من حماية توفير السلع العامة باتباع آليات تدعم المساءلة والتنافس. وحيثما وجدت قوى السوق، يصبح لزاما وجود التنظيم. يناقش التقرير أيضا الخطوات الأولية الواعدة التي اتخذت في مجالات قليلة والتي تشمل المياه والكهرباء والاتصالات.

دور الدول المانحة

تحدثت حتى الآن عن بعض الأولويات الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية وسأنتقل الآن الى الموضوع الرابع والأخير وهو دور الدول المانحة والتي يمكنها القيام بدور كبير في استقرار الاقتصاد وتخفيف الفقر ووضع الأساس لتنمية مستدامة.

في الفترة السابقة، كان دور الدول المانحة منحازا نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى بسبب الصدمات السلبية(وتحديدا الإغلاق) كما كان الإنفاق والوقت اللازمان لقيام السلطة الفلسطينية أكبر مما كان متوقعا. وبنظرة إلى المستقبل، من المهم أن يتجه العمل نحو الاستثمار وخصوصا التمويل طويل الأجل لدعم إعادة بناء البنية التحتية والتوزيع المستدام للخدمات الاجتماعية. وفي هذا العمل الكثير من التحدي: عدم يقين سياسي وإغلاق حدودي وضعف مؤسساتي في الجانب الفلسطيني وجميع هذه العوامل تخلق معوقات أمام تنفيذ المشاريع طويلة الأجل. ومع اقتراب نهاية الخمس سنوات الأولى التي تعهدت فيها الدول المانحة بتقديم المساعدات ، تحتاج هذه الدول إلى مراجعة دورها وتجديد التزاماتها المالية لفترة أخرى.

ملاحظات ختامية

في نهاية ملاحظاتي، أود القول أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه أزمات جسيمة إلا أن لديه إمكانيات عظيمة. ففي السنوات الأربع التي تلت اتفاقية أوسلو، كانت الأزمات تتفوق على الإمكانيات. ان أهم المعوقات أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني هي معوقات سياسية: عدم اليقين وعدم الاستقرار اللذان أصابا عملية السلام. ولكن للاقتصاديات تأثير. جميعنا -بما في ذلك المنظمات الدولية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة- علينا العمل معا لبناء المتطلبات الأساسية لتنمية اقتصادية ناجحة. هذه التنمية ضرورية اذا ما تحقق في المنطقة ما يعتبر حتى الآن محيرا: الاستقرار والأمن والسلام.

نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين إلى أين نسير ؟

خليل نخلة[4]

تمر المناطق الفلسطينية الواقعة ضمن السلطة القضائية الفلسطينية في مرحلة تاريخية وسياسيو حاسمة. فمنذ الإعلان عن عزمها على البناء والتأهيل، أصبحت، بتاريخ 1994، المرشح الرئيسي في استلام التمويل الأجنبي.

إن معظم التمويل يأتي في شكل هبات. أما الباقي فهو عبارة عن قروض سهلة. وتأتي أكثرية التمويلات من مصادر غير عربية في أثناء ذلك، أصبحت فلسطين مستعدة لان تتقبل هذه التمويلات بغض النظر عن طبيعتها أو مصدرها.

إن نقطة ارتكازي في هذه المقدمة الموجزة لن تكون على كمية التمويل الأجنبي، أعني عدد الدولارات أو أي وحدة من العملات الأخرى، التي تنصب في فلسطين، إذ أنها عولجت بوفرة، حتى أنها أصبحت مترادفة مع التنمية. سأركز على عملية التمويل، على زخمها أو تراجعها والتأثير الذي تحدثه في المجتمع البشري الفلسطيني وثقافته، الإطار اللغوي، البيئة الإنسانية، ابتكار المقيد أو التافه، المعرفة والمهارات، إلى آخره. بكلمات أخرى، أود إن أثير أسئلة غير مطروحة عادة، أو أنها وإن كانت تدنوا في مكان من مستوى إدراكنا، فإنها تنجرف جانبا بما إن الأرقام وخاصة الضخمة، تقضي إلى بروز سياسي اكبر. إذن، فهذا نقد ذاتي في ما يبدو، للجانب المتواري من عملية التمويل الأجنبي. أو هو عبارة عن تدقيق في علاقاتنا الإنسانية مع أنفسنا ومع المانح الذي يمول تنميتنا. وفي رأيي، فقد أهملنا في هذا المجال إن نمعن في ثقافاتنا "الصغير" الفلسطينية المبعثرة، المدسوسة بعيدا في أعماق هذه الأرض التي نسميها فلسطين : كيف يمكن لفرد مثلا من المناطق الريفية الممتدة لمدن الخليل، نابلس، خان يونس، إلى آخره، أن يتأثر فعليا من هذه التمويلات ؟ هل نعرف ؟ هل باستطاعتنا أن نعرف ؟ ألا يجب أن نعرف ؟ هل تجعل هذه التمويلات حياة الأفراد أفضل، وهل تساعدهم على اكتساب مهارات جديدة، معرفة جديدة، طاقة جديدة، فرص عمل جديدة، معنى جديد لتاريخهم، حياتهم اليومية وتضحيتهم المستمرة ؟ وباختصار أي القبض على زمام الأمور وإذ لا، ألا يجدر بنا أن نعيد التفكير في كل العملية؟

توجد صفة مميزة ملازمة لعملية التمويل الأجنبي وهي الوجود الموازي "لسماسرة التنمية". إن سماسرة التنمية هم المتواجدين هنا بالنيابة عن حكوماتهم، ومنظماتهم الغير حكومية، والاتحادات المالية، وشركاتهم الاستشارية، وشركاتهم الاستثمارية ...الخ، كلهم هنا ليقدموا "خبراتهم" للعمل من أجل الكيان الفلسطيني الناشئ بينما هم يكسبون أموالا ضخمة من جراء ذلك.

يتوسط سماسرة التنمية في خلق الأحداث في الأسلوب الذي نعتقد نحن إن عليهم اتباعه، والنتيجة المخطط لها مسبقا. مع ذلك، يوجد غالبا استخفاف بالفوارق الثقافية الحرجة التي قد تعوق هذه الخطط، بينما تصبح الفوارق الثقافية الفائضة بأهمية "استشراقية". أعني بذلك، أن الثقافة السائدة في الوضع الذهني المشوش والنظرة العالمية تجاه التقدم التكنولوجي والحداثة الذي يميز الحكومات "النامية" والاقتصاد بصورة عامة - دون استثناء المجتمع الفلسطيني في هذا الوقت - هي مهملة عمليا، بينما تكرس الساعات والساعات من الوقت والاهتمام لفك مغالق "خارطة" الغيرة اليومية المستوطنة والتهامس على صغار الأمور، وسطحية الاهتمامات الذاتية بين المسيسين البيروقراطيين السابقين الذين اكتسبوا حديثا ألقابا رنانة.

إن سمسرة التنمية تجمع حشدا كبيرا من المغتربين الأجانب، بغض النظر عن الجنسية أو مكان الولادة إضافة إلى إسرائيليين يعانون من الشعور بالذنب، وفلسطينيين "عائدين" وفلسطينيين "محليين". انهم من النماذج التي تجمل النطاق الشامل في كل ما يتعلق بالنشاطات المعنية في إنشاء دولة جديدة، مع الميل نحو مفهوم وخبرة غربية، وخاصة التركيز على التدريب الإدراكي واليدوي.

إن الافتراض المنطقي طبعا، هو أن أي شيء قابل للتعليم يمكن له إلى المتلقي، بقوة إرادة المبادر، وباستعمال آخر وسائل التقدم في الأعلام المتعدد وتحويل المعلومات التكنولوجية. ولذا فان سماسرة التنمية نشيطون منهمكون في نقل، وفي التدريب على قواعد أو أفكار الديمقراطية (ليس بالضرورة ممارستها) والمواقف الإيجابية لاحترام حقوق الإنسان، والتخطيط الحديث لزيادة الحد الأقصى من الربح في مشروع تجاري خاص، وإجراءات إدارية حديثة ليتمكن المجلس التشريعي الفلسطيني، مثلا من إدارة أعماله والإصرار على استقلاليته في مهامه التشريعية. على أية حال، فان المجتمع الفلسطيني مشبع بالتدريب، أملا بتحويله، بكل الجوانب الحيوية في الحياة، بالرغم من العوائق الثقافية التي قد تتواجد من قبل حشد سماسرة التنمية. على أية حال، فإن حقل التنمية الفلسطينية أصبح متخما، خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة، بمصطلحات رمزية مرتبطة، بطريقة ما، بالسمسرة التنموية : بعضهم يمثل المال، والبعض الآخر يمثل صلات مالية حقيقية، وغيرهم يدعون بأنهم القنوات الشرعية لأموال متوفرة، والبعض الآخر بائعون باعتمادات مزورة. مع هذا، كل واحد يجلس وسط دائرة السمسرة التنموية، ينظر بعين

[4] مستشار – الاتحاد الأوربي

واحدة باستمرار إلى هذه المصادر (تمويل، خبرة، اتصالات سياسية ... الخ). بينما يضع عينه الثانية، وباستمرار أيضا، على النتيجة النهائية المستفيدين (الناس، طرق، مجاري، حيوانات ...الخ). وبمجرد الدخول يأمل بأحداث قطرات هزيلة من التأثير.

إن الوعي الذاتي، والافتراض الضمني في كل العملية هو أن سماسرة التنمية ناس طيبون جوهريا، إذ يتواجدون هنا لإنجاز أعمال مفيدة للفلسطينيين، لكل من الشعب واقتصاده. ومن خلال أموالهم، واطلاعهم الواسع، وخبراتهم العالمية الواسعة، فانهم يستطيعون توفير الوظائف، تشجيع القدرات والمقدرات، ويجلبون إلى البلاد من خلال أشخاصهم، خبرات عالمية أخرى. وهكذا يصلون فلسطين ببقية أجزاء العالم دون الانتقال من أماكن جغرافية، وتوليد خطابات محلية جديدة عن أهمية النموذج الاقتصادي في سنغافورة مثلا، أو معالجة الألمان للتدريب المهني، أو الأسلوب الإداري الأمريكي ...الخ، هذا طبعا، بغض النظر عما إذا كان الأفراد السماسرة أنفسهم أو شركاتهم تمتلك أو لا تمتلك صفات الانضباط والتنسيق والكفاءة. برغم ذلك، ونظرا لان اللغة الإنكليزية هي اللغة الرئيسية التي يتكلمها سماسرة التنمية، فانهم نجحوا في إدخال بعض السمات أو التعابير من اللغة الإنكليزية إلى اللغة المحلية ذات العلاقة، من بعيد أو قريب، بقضايا التنمية. ومع ذلك فان اوجه اللغة الإنكليزية التي ولجت من خلال هذه العملية تميل إلى التجزؤ والتلا ترابط، وهي غالبا ما تكون فارغة المضمون، وغير مرتبطة بالفكرة الأساسية، فهي عبارة عن طبقة جليدية على قالب الكعكة ! والنتيجة فإن "شاشتنا اللغوية الوطنية" تتطور بشكل منكفئ وغير متوازن، بسبب إعطاء الأهمية، والأفضلية والتكرار لفئة من الكلمات الإنكليزية. ولا أبالغ بالقول بأنه لا يمر يوم دون إن نسمع في سياق الكلام كلمات مثل "workshop" ورشة عمل، "infrastructure" بنية تحتية، "training of trainers" تدريب المتدربين، "feedback" التغذية الاسترجاعية، "donor countries" الدول المانحة، "the Oslo Process" عملية أوسلو، "Area A, or B, or C" مناطق ألف، ب، س ...الخ. بينما يتواجد هنا صمت مدو على بعض المفاهيم مثلا "التدريب لأي غرض؟" "التنمية الاقتصادية لأية نتيجة؟"، "طبيعة الإطار الوطني"، "السلطة الوطنية الفلسطينية"، "حاجات سوق العمالة"، الأسواق الإقليمية"، إلى آخره. بما إن فئات المفاهيم تتطلب تحديدا واضحا، وتعكس عملية فكرية راسخة، مقترنة مع إرادة سياسية مصممة فان النقل الكلي من التعابير اللغوية الجاهزة أ سهولة، أقل ألما وأقل ارتباكا.

إن نقل التعابير اللغوية الجاهزة بالجملة يرافقه دائما مستوى عال من التشتت الذهني، إلا إذا تم توظيف جهود جبارة في توليد مفاهيم متداولة على مختلف المستويات الثقافية المعنية، لكن هذا لم يحدث.

وبما أنه ينظر إليهم كذوي ارتباطات مالية، حقيقية أو مزعومة، فان سماسرة التنمية يتلبسون بإحساس مبالغ فيه بالقوة والأهمية الذاتية. وسواء كان هذا الإحساس بالأهمية الذاتية حقيقيا أو مزعوما، فانه بالتأكيد يؤدي في معظم الحالات إلى إيجاد شخصية طنانة مشوهة، غالبا ما تعكس على التفاعلات اليومية والتجمعات المحتشدة بين سماسرة التنمية أنفسهم وتفاعلهم مع المستفيدين عامة. إن طبيعة مكانتهم وإدراكهم لأهميتهم، تسمح لسماسرة التنمية إن يجتمعوا مع قمة السلم في جهاز صانعي القرار : إذ يظهر إن كل واحد منهم اجتمع، على الأقل مرة واحدة مع رئيس السلطة الفلسطينية، وعدة مرات مع وزراء، إضافة اجتماعات كثيرة مع عدد ضخم من المدراء العامين. وبما إن موضوع هذه الاجتماعات غالبا ما يكون له صلة، بطريقة أو بأخرى بالجانب المالي (سواء بتقديم توصية لاعتماد مالي جديد، أو توصية لإطلاق اعتماد مالي سابق أو إعطاء توصية إيجابية نحو وزارة أو وكالة معينة، بلغة تعزز مقدرتها المشبعة لإضافة تمويل آخر. ولأنه يعطي أهمية فإن سمسار التنمية يؤخذ في بعض الحالات "كمؤتمن على الإسرار"، أهمية كأداة جس نبض لأفكار مؤهلة لتمويل مستقبلي أو "كصديق" يدعى إلى الحلقات الاجتماعية. ينتج من ذلك، انه حتى اللغة التلقائية أو طريقة كلام سماسرة التنمية تتأثر وتتشوه. وهكذا تبدأ بالتدفق على السنة هؤلاء السماسرة الأسماء الكاملة لعدد من الوزراء، وبعض الأحيان الأسماء الأولى فقط أو الألقاب الثقافية التحببية الحزبية المتوفرة هنا، كل هذا بغض النظر عن الموضوع.

ومثل "الشاشة اللغوية الوطنية" التي تتأثر من هذه العملية، وهكذا تتأثر أيضا "شاشة المغتربين اللغوية كثير من التطفلات اللغوية تبدأ باقتحام كلام سماسرة التنمية : أسماء وصفية للاماكن الفلسطينية، صفات مميزة للوزراء أو ممثليهم (عادة في موضوع الفساد أو سوء الإدارة) "أبو" فلان "وأبو" فلان في هيئة السلطة الوطنية.

إن الاقتحام اللغوي هذا ليس عاما ولا هو مدعم زمنيا، لكنه يطمر في مخزن الذاكرة القصيرة ويحتفظ به ما دام له فائدة لسمسار التنمية. وفي سياق آخر قد يستبدل بسرعة بمفردات لغوية أخرى، وفي تلك الأحوال فانه لا يعزز مقدرات السمسار الذهنية أو الفكرية، وقد يقول البعض انه قد يسهم في بلادة ذهنه.

توجد عملية جدلية من خلال عملية التمويل الأجنبي التي تؤثر على الجانبين، تظهر متناقضة ومتفاوتة، فمن جانب، قد يؤثر على السماسرة في النظرة الشخصية العادات والتصرف، بينما في الجانب الآخر أعني المستفيدين، قد يؤثر على الإطار الثقافي اللغوي، وقد تشوه السياق الثقافي داخل تطور الوسط العالمي.

من الواضح، أنني لا أنوي التأمل في أو الإجابة على الحشد من الأسئلة، التي أثيرت في بداية هذه المقدمة. كما أنني لا املك إجابات جاهزة لها. لكن يجب علينا إن نتمكن من التأمل سويا فيها. فمجرد أنني ركزت على هذا النوع من الأسئلة وبالأسلوب الذي طرحته فهذا إشارة على إن هذه الأسئلة تشغل بالي بشكل حاد بما أنني اعمل في خدمة "تنمية فلسطين" منذ خمسة عشرة سنة.

أود أن أنهي كلامي هذا بالتأمل في سؤالين مهمين : السؤال الأول، كيف أثر التمويل الأجنبي المعد لغرض التنمية في المناطق الفلسطينية منذ 1994، على المجتمع الفلسطيني وثقافته؟ السؤال الثاني، ما هي الاتجاهات المحتملة على مدى الخمسة سنوات القادمة؟
السؤال الأول :

اقترح في هذا السؤال عدم المس بحوافز المانحين، إن كانت سياسية أو اقتصادية، لأنني أعتقد أنه طريق مسدود سياسيا، تتعهد مصادر المانحين المختلفة بالتمويلات للتنمية في فلسطين، وهم كما يعرفونها بوضوح وبصراحة، فإنها امتداد لتعهدهم السياسي لعملية السلام ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية ذات الحكم الذاتي والتي هي الجزء المقوم من عملية السلام.

واستنتاجا، فإن هذا لا يلقي بالطبع ضوءا واقعيا على الأسئلة النقدية المطروحة سابقا : هذه الأسئلة هي في مستوى أدني من التفصيل الثقافي ولها علاقة أكثر بالمسؤول الذي يقرر الأولويات التنموية في فلسطين، أو في منطقة من فلسطين، ولأي فترة زمنية ولماذا ؟ وما هو نموذج المجتمع الفلسطيني واقتصاده الذي نطمح إلى إنشائه من هذه العملية ؟ لا نستطيع الإجابة على هذا السؤال بمعرفة كمية الأموال المودعة، بل بالأحرى بكيف استعملت هذه الأموال، وما إذا تم تقييم تأثيرها أم لا.

إضافة لذلك، فإن الوسيلة السائدة في تطبيق النشاطات التنموية من هذه التمويلات، تؤثر في رأيي سلبيا على المجتمع كما حاولت إن أوضح في تحليلي لدور من سميتهم بـ"سماسرة التنمية" أي المنفذين. مع ذلك، فهذه ليست حالة مغلقة أو مفتوحة إن كانت هي فعلا عملية جدلية من ناحية الدور القيادي للجانب الفلسطيني في هذه الجدلية – ليس فقط دور السلطة الفلسطينية، بل أيضا شمل المؤسسات المجتمعية المختلفة، أي المجتمع الأهلي الناشئ، فهو ضروري في تحديد الأولويات الفلسطينية التنموية، ووسائل التنفيذ وأيضا المردود المتوقع. ولإنجاز ذلك بشكل فعال فإنه يتطلب رؤية محلية تنموية واضحة. إن هذه ليست مجرد كلمات أو شعائر، أنها تمثل مضمون هذه العملية ونضج المستفيد الجازم.

السؤال الثاني :
إن التركيز على هذا السؤال يقع على الاتجاهات الناشئة المحتملة أثناء السنوات الخمس القادمة التي قد تؤثر على عملية تمويل التنمية الفلسطينية.
مسألة تدفق التمويلات : إذا كان الافتراض الرئيسي إن اعتماد التمويل الأجنبي هو امتداد لاعتماد الوكالات المانحة لعملية السلام، إذا استمرت علامات الحياة في هذه العلمية، خلال الفترة الزمنية القادمة، فأنا أعتقد إن التمويل الأجنبي (لا حدس في كميته) سيستمر في التدفق كوسيلة لجلب عملية السلام إلى خاتمة إيجابية، وإلا فإن الاستثمار المعمول به حتى الآن سيعتبر فشلا ذريعا، وتبريره قد يسبب إحراجا سياسيا. لكن قد يتحول اتجاه التدفق ليشمل السلطة الفلسطينية وأيضا الوكالات المجتمعية التي أبدت مسلكا قياسيا إيجابيا في الممارسة والتنفيذ.

وبخصوص تأثير العملية : اعتمادا على الخبرة الحالية في السنوات الأربع الأخيرة، فانه من الواضح وبدون ريب على الأقل بالنسبة لي انه يجب طرح أسئلة أكثر أساسية، ويكون هناك إصرار عليها من قبل الفلسطينيين المستفيدتين، كجزء مندمج في عملية التمويل التنموية.

إن التمويل المشروط على المستويات الثلاثة، وأولوية التصميم، وأساليب التنفيذ، والإنتاج المتوقع يجب أن يمليها الفلسطينيون المستفيدون. هذه ليست بالعملية المسلة، لكن إذا تم إنجازها مهنيا فإنها ستسير بالعملية التنموية عدة قفزات إلى الأمام.

ملاحظات أساسية في تمويل التنمية في فلسطين

سمير عبدالله[5]

اتجاهات تطور مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد الفلسطيني:

المصادر المتاحة لتمويل التنمية في فلسطين هي ذاتها المتاحة لأي اقتصاد نامٍ. وهي تتألف من المعونات الدولية من المنح والقروض الميسرة، الإيرادات العامة أو إيرادات السلطة الوطنية بأنواعها المختلفة، المدخرات الوطنية التي يمتلك معظمها القطاع الخاص، الاستثمارات الخارجية بغض النظر عن جنسية أصحابها، وأخيرا القروض التجارية من الأسواق الدولية. ومن المعروف أن هناك وظيفة أو أهدافا لهذه المصادر تتحكم في عملية توطينها من جهة، كما أنها تختلف من حيث اتجاهات تطورها. وفيما يلي بعض النقاط التي تجب ملاحظتها:

- المعونات الدولية سواء المنح أو القروض الميسرة: ومن المعروف أنها مصدر مؤقت. ويجب أن تستخدم بأقصى درجات الحصر والكفاءة في المجالات التي من شانها توفير المقدمات الضرورية لتحفيز القطاع الخاص المحلي ولجذب الاستثمارات الخارجية والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ذات الطاقات الكبيرة جداً وهي ليست ذات طابع مؤقت.

- يجب تأهيل وتخطيط الإيرادات الحكومية او خزينة السلطة لأخذ دور ووظيفة المعونات الدولية بصورة تدريجية، حيث من المحتمل أن تصبح المصدر شبه الوحيد للقيام بوظيفة توفير الإطار والمناخ الملائم لتعبئة وتحفيز الاستثمارات الخاصة.

- المصدر الرئيسي لتمويل التنمية على المدى البعيد ينحصر في القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث لا توجد حدود لتطور هذا المصدر بعكس المصادر الأخرى المذكورة. ويتوقف نجاح التنمية على قدرة السلطة في تعبئة مصادر القطاع الخاص وزجها في عملية التنمية.

- المصدر الرابع ويتمثل في الاقتراض من السوق الدولية. وهذا المصدر يتميز بطاقات كبيرة جدا، إلا انه مكلف من جهة، وإمكانية الاقتراض ليست عملية ميسرة للغاية، من جهة أخرى. وعادة ما تلجأ الدول النامية إلى هذا المصدر كملجأ أخير لتمويل بعض مشروعاتها. وتتوقف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الوصول إلى هذا المصدر على العديد من العوامل، أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتأكيد مصداقية السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية.

بالاستناد إلى اتجاهات التطور المذكورة أعلاه، فإن المطلوب أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة استراتيجية لوضع ضوابط على إنفاقها الجاري لمصلحة زيادة إنفاقها الاستثماري لتغطية الانخفاض المتوقع في المعونات الدولية، وعدم توجيه المعونات الدولية أو إيراداتها إلى أية نشاطات يمكن للقطاع الخاص تمويلها، وحصر مساهمتها في النشاطات التي تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في هذه النشاطات بما في ذلك توفير الضمانات المطلوبة لطمأنة المستثمرين الخارجيين على وجه الخصوص، أو أية إجراءات من شأنها تقليل المخاطرة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، أو تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل المتاحة محلياً ودولياً.

احتياجات التمويل

هناك اجتهادات متعددة لتحديد احتياجات التمويل اللازمة للاقتصاد الفلسطيني للارتقاء بهذا الاقتصاد إلى مستوى معقول من حيث التشغيل وتوفر البنية التحتية والمرافق العامة. فقد قدرت الخطة الثلاثية التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي هذه الاحتياجات بـ 3.5 مليار دولار خلال السنوات الثلاث 1998-2000 . وقد بنيت هذه الاحتياجات على أساس الخطط القطاعية وقوائم المشروعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة. وهي تقترح نحو 48% من الاستثمارات للبنية التحتية، و24% للقطاع الاجتماعي، و9% لبناء مؤسسات السلطة، و17% فقط للقطاع الإنتاجي. وتتوفر لغاية الآن التزامات من الجهات المانحة لا تتعدى 21% من الاستثمارات المطلوبة.

ولو اتبعنا منهجاً مبسطا آخر لتقدير الاحتياجات للوصول بالاقتصاد الفلسطيني الى مستوى تشغيل معقول، أي نسبة بطالة في حدود 10%، فإننا سنكون بحاجة إلى 450 – 600 مليون دولار سنوياً لفتح فرص عمل للزيادة في قوة العمل التي تقدر بنحو 30 ألف عامل جديد سنوياً، وسنكون بحاجة إلى نحو 150 – 200 مليون دولار لتشغيل 10% سنويا من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل بهدف الوصول بمعدل البطالة إلى النسبة المستهدفة، اي اقل من 10% في غضون السنوات العشر القادمة.

وبذلك يكون الاستثمار الإجمالي المطلوب في حدود 600 – 800 مليون دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة للوصول إلى التشغيل الكامل، وتقليص الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية بصورة جوهرية. وهذا يعني

[5] البنك الفلسطيني العربي للاستثمار.

الوصول بالاستثمار إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا رقم ليس بالمستحيل إذا ما بذلت مساع جادة لتحقيقه. فمعدل الاستثمار الآن يزيد على 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهناك الكثير من الدول التي وصلت بمعدل الاستثمار إلى الرقم المستهدف.

وهناك معطيات مشجعة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فقد كان معدل الاستثمار عام 1980 نحو 28% وفي عام 1993 بلغ نحو 23%. (تقرير البنك الدولي ومن أبحاث السياسات الإحصائية). هذا بالإضافة إلى أن هناك رصيدا كبيرا من المدخرات الوطنية المرصودة في البنوك تزيد على 2 مليار دولار، والتي يمكن تحويل جزء كبير منها إلى استثمارات في حالة تحسين المناخ الاستثماري، وإزالة العقبات التي تحول دون توسع التمويل والإقراض.

وإلى جانب الوصول بمعدل الاستثمار الى الرقم المستهدف، يحتل توجيه الاستثمارات وتوطينها في المجال المناسب أهمية كبيرة جدا، خصوصا وأن المطلوب ليس فقط التعرف السليم على الأولويات وتوجيه الاستثمارات لتلبيتها وحسب، بل الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً الإجراءات والسياسات الإسرائيلية.

توطين الاستثمارات على الوجه السليم:

لدى توطين الاستثمارات، أو توجيهها، وفي ضوء الاحتياجات الكبيرة، هناك أهمية خاصة لتحديد الأولويات في إطار خطة وطنية تحظى بالإجماع وتستخدم فيها المعونات الدولية وإيرادات السلطة كأداة بالغة الفعالية لتوفير الخدمات الضرورية لتعبئة وتوطين الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في عملية التنمية.

ولا يتسع المجال هنا للخوض في التفاصيل وسأكتفي بإيراد بعض الأفكار والنقاط التي هي ليست بالجديدة، وأوردها هنا للتذكير والنقاش حول أسس توطين الاستثمارات حسب مصادرها المختلفة:

أولاً: استخدام المعونات الدولية والإيرادات الحكومية في تأهيل وتطوير الطرق ومرافق الصحة العامة والتعليم الأساسي والمهني والخدمات الاجتماعية الأساسية، إضافة إلى تطوير مؤسسات البنية الفوقية وخصوصاً المؤسسات ذات الصلة بالتنمية والإطار القانوني والقضاء وحقوق الملكية وتسهيل إجراءات الاستثمار وتسريعها.

ثانياً: استخدام القروض الدولية الميسرة وإيرادات الخزينة في تطوير المياه والمجاري والنفايات الصلبة والميناء والمطار وما شابه من الإنشاءات والنشاطات المدرة للدخل والتي لها تدفق نقدي قادر على خدمة القروض الميسرة، إضافة إلى مردودها الكبير على تطوير البنية التحتية للاقتصاد.

ثالثاً: جذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتمويل الاتصالات والكهرباء والتعليم الجامعي والخدمات الصحية العلاجية والمدن الصناعية والإسكان والطيران المدني والمواصلات العامة، حيث بينت التجربة وفي فلسطين بالذات ان القطاع الخاص قادر ومستعد للاستثمار في هذه المجالات في حالة توفير الظروف الملائمة.

رابعاً: ترك المجال للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي والسياحة والزراعة والتجارة الخارجية والداخلية وعدم دخول السلطة إلى هذه القطاعات تحت أي ظرف. لا بل المطلوب عمل كل ما من شأنه تقليل المخاطر لاستثمارات القطاع الخاص وتوفير المقدمات الضرورية لوصوله إلى المعلومات والأسواق ومصادر التمويل المتاحة، وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب واحتياجاته وغير ذلك من المستلزمات الضرورية لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار.

بعض الإجراءات العاجلة المطلوبة لتحفيز الاستثمارات الخاصة:

وفي مجال تمكين القطاع الخاص للوصول الى مصادر التمويل المتاحة محلياً وخارجياً من جهة وتقليص المخاطرة من جهة أخرى أود التطرق إلى بعض الإجراءات العاجلة التي اعتقد أنها جوهرية وممكنة لإحداث تغيير هام في تحفيز الاستثمارات الخاصة وهي:

توسيع قاعدة الضمانات

إن من أكثر الصعوبات التي تحول دون وصول القطاع الخاص الفلسطيني إلى مصادر التمويل هو ضيق قاعدة الضمانات. وهذه مشكلة معروفة تماماً وكثر فيها الحديث ولكن معالجتها ظلت بطيئة جدا. فقانون تسجيل الشقق لم يطبق لغاية الآن، وعملية تسجيل الأراضي، وتنظيم المدن والقرى في نطاق نفوذ السلطة الوطنية ما زالت تتم بصورة بطيئة جداً ولم يجر تطوير الإدارات والأجهزة ذات العلاقة، وموضوع تسجيل الرهونات على الأصول المنقولة ما زال في طور الدراسة وكذلك الأمر في موضوع إقامة مؤسسات ضمانات القروض.

ويمثل موضوع تسجيل الأراضي أهمية خاصة وبالغة فالأرض غير مسجلة، بالغا ما بلغت قيمتها السوقية، لا يمكن لأصحابها استغلالها إلا بشكل ضيق جدا. وتسجيلها يعني توفير إمكانية تقسيمها وبيع أو تطوير أجزاء منها، أو تقديمها كضمان عند الاقتراض. إنه بعبارة أخرى الأسلوب الذي يحول الأرض إلى ثروة فاعلة في النشاط الاقتصادي. ومن المعروف أن سلطات الأحتلال قامت بتعطيل تسجيل الأراضي طيلة سنوات الاحتلال لمنع تحول معظم الأراضي الفلسطينية إلى ثروة فاعلة قابلة للاستغلال والتداول من قبل أصحابها. وكان هدف سلطات الاحتلال من ذلك تحويل الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية إلى احتياطي لتوسعها الكولونيالي الاستيطاني. وقد سهل وجود أكثر من 75%من الأراضي الفلسطينية من دون تسجيل مهمة سلطات الاحتلال في مصادرة أجزاء واسعة منها، وفتح الباب أمام البيوعات المزيفة أيضا. من هنا فإن تسجيل الأراضي يكتسب أهمية سياسية من الدرجة الأولى أيضاً. وقد صدر مرسوم رئاسي بتخفيض رسوم تسجيل الأراضي من 5% إلى 1% ويشكل هذا عامل تحفيز كبيرا، ولكن، وحتى يستفيد المواطنون من هذا المرسوم على الوجه الأمثل، فإن هناك العديد من المتطلبات الهامة التي ينبغي تحقيقها، وإلا فإن تأثير هذا المرسوم الهام سيبقى محدودا. ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

أولاً: تطوير دوائر تسجيل الأراضي وذلك بزيادة عدد العاملين المؤهلين فيها ووضع الميزانيات الضرورية لها لتحسين وتعجيل خدماتها للمواطنين. وربما تكون هناك حاجة لفتح مكاتب جديدة في البلديات المستحدثة وإعادة تقسيم المناطق بما يضمن توزيع العبء الإداري، ومنح الصلاحيات لهذه الدوائر بصورة تمكن من إنجاز معاملات تسجيل الأراضي بوقت قصير وبأقل ما يمكن من جهد المواطن ووقته. ومن المناسب وضع الخطط الكفيلة بأتمتة دوائر الأراضي وتجهيزها بالأجهزة والبرامج الضرورية للتعجيل بمعاملات التسجيل. وحتى لا تزيد نفقات الموازنة العامة أقترح نقل أو إعارة عشرات الموظفين الزائدين في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى دوائر الأراضي ليعملوا فيها. ومن الممكن أيضاً تخصيص مكاتب مناسبة وتجهيزات لهذه الدوائر من المؤسسات الحكومية المتضخمة الأخرى.

ثانياً: كما ينبغي تطوير المحاكم الشرعية أيضاً كونها الجهات المختصة بتقسيم الإرث. وفتح المزيد من هذه المحاكم ورفدها بالمزيد من القضاة الشرعيين والموظفين، وإصدار التعليمات واللوائح الخاصة بتسهيل وتبسيط الإجراءات للتعجيل في قضايا الأراضي وتفادي نشوء ما يسمى عنق الزجاجة الذي يعيق إنجاز معاملات المواطنين في وقت معقول. ومن غير المقبول أن تظل فترة إنجاز المعاملات على الحال الذي تتم فيه حالياً.

ثالثاً : بحكم الخصوصية الفلسطينية واضطرار جزء كبير من المواطنين للهجرة تحت ظروف عدوان حزيران 1967 أو ظروف القهر الاقتصادي، فإن كل عائلة فلسطينية ستواجه مشكلة لدى عمل حصر الإرث وتقسيم الأراضي وتسجيلها بأسماء الورثة. والمطلوب من الحقوقيين الفلسطينيين والسلطة الوطنية الخروج بالصيغ القانونية المناسبة لحل هذه الإشكالية بما يسمح في تسجيل الأراضي وضمان حقوق المواطنين الغائبين عن الوطن.

رابعاً: التعجيل في إنجاز مخططات التنظيم الهيكلي في كافة المناطق التي أصبحت ضمن صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا يستوجب وضع الميزانيات الضرورية وحشد القدرات التخطيطية اللازمة لذلك. واعتقد أنه من المناسب أن يكون مجلس التنظيم الأعلى متفرغاً بصورة تمكنه من عقد جلسة في الأسبوع على الأقل، ومن غير المعقول أن تعقد جلسات المجلس مرة كل شهر او شهرين كما هو الحال الآن. فإذا كان التعجيل في تسجيل الأراضي يفتح الباب أمام تطويرها، فإن التطوير يجب أن يكون بصورة منظمة، بما يراعي ضرورات الحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل، ويحقق التناسق بين الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

إصلاح قانون ضريبة الدخل

هناك أهمية بالغة لإصلاح قانون ضريبة الدخل، وربما المطلوب بصورة عاجلة الآن تخفيض معدلات ضريبة الدخل إلى 10% للشركات والأفراد. وأعتقد أن هذا التخفيض ربما يكون الخيار الوحيد الذي تستطيع السلطة الوطنية بواسطته تحقيق قفزة نوعية ليس في تشجيع الاستثمار وحسب، بل في بناء علاقة أفضل مع القطاع الخاص، وفي نشر الشفافية في حسابات كافة الأنشطة الاقتصادية، وإلغاء عادة إعداد الميزانيات "الضريبية" المفبركة. وعلى صعيد موارد الخزينة الفلسطينية فمن المؤكد أن النقص في حصيلة ضريبة الدخل، إن حصل أصلاً، سيعوض من خلال ارتفاع موارد ضريبة القيمة المضافة، وبخاصة من تلك المبالغ الطائلة التي تتسرب إلى الخزينة الإسرائيلية حالياً بسبب عدم الإعلان عن جزء هام من الصفقات أو عدم استخدام الفاتورة الموحدة لدى الشراء من إسرائيل. وأرقام وزارة المالية ذاتها تؤكد ذلك. فحصيلة ضريبة الدخل لعام 1996 بلغت 45,7 مليون دولار، وقد شكلت نحو 6,8% من إيرادات السلطة الوطنية. بينما إيرادات المقاصة بلغت 423 مليون دولار لنفس السنة. وليس لدي أي شك بأنه يمكن تعويض الخزينة الفلسطينية بموارد تفوق أضعاف حصيلة ضريبة الدخل لو قام المستوردون الفلسطينيون بالإعلان عن كافة مشترياتهم من إسرائيل التي تزيد على 2,5% مليار دولار، وتشجيع الاستيراد المباشر من الخارج لمنع تسرب الجمارك على الواردات، بالعمل على أن تتم كافة المشتريات من إسرائيل بواسطة المشتغلين المرخصين وباستخدام الفاتورة الموحدة. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي

بتخفيض ضريبة الدخل إلى المستوى الذي يشجع كافة المكلفين بالإعلان عنها وتقديمها عن طيب خاطر، وهذا في حد ذاته يوفر أموالا طائلة على دوائر الضريبة ذاتها.

لن ينحصر تأثير تخفيض ضريبة الدخل في ذلك وحسب، بل سيكون له تأثير كبير على تطوير الاستثمارات القائمة، وتشجيع الاستثمارات الجديدة بما في ذلك الأجنبية دون تحميلهم عناء وأعباء الدراسات والمراجعات الإضافية لهيئة حكومية جديدة، وتحسين الوضع التنافسي للمنتجين الفلسطينيين ليس في سوقهم " المستباحة " من قبل الشركات الإسرائيلية وحسب، بل في الأسواق المجاورة أيضاً. وسينعكس مردود ذلك في زيادة التشغيل والإنتاج المحلي الذي سيقود إلى ارتفاع حصيلة الضرائب، وزيادة إيرادات الخزينة. فهل سنوفر على أنفسنا هذه المرة الجهد والمال والوقت ونكف عن السعي لإضافة محاولة جديدة إلى سلسلة المحاولات السابقة لقوننة تشجيع الاستثمار، ونقدم للقطاع الخاص الفلسطيني مرسوماً رئاسياً بتخفيض ضريبة الدخل لتحقيق القفزة النوعية التي ننتظرها؟

قانون حماية المستأجر

أعتقد أن هذا القانون بات يشكل عقبة كبيرة أمام الاستثمار في قطاع الإسكان والإنشاءات بوجه عام. كما أنه يشكل مصدرا رئيسيا لتشوه الأسعار. ومن شأن تعديل هذا القانون أن يفتح الباب على مصراعيه لجذب استثمارات أكبر من القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة الإسكان التي تعتبر من المشكلات الهامة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

تطوير النظام القضائي وتعزيز استقلالية القضاء

لقد بات من الضروري إعطاء أولوية واهتمام لتطوير خدمات القضاء الحيوية، لتطوير سلطة القانون التي حرم منها الفلسطينيون طوال الفترات السابقة. ولا بد من الاستفادة من التجربة الغنية للدول الأخرى التي قطعت شوطا هاما في تطوير النظام القضائي في مجالات ضمان البت السريع في قضايا تنفيذ التعاقدات التجارية، كعنصر جوهري في تشجيع التمويل والائتمان.

القسم الثاني

مداخلات مختارة

مناقشة تمويل التنمية بجرأة وشجاعة

أحمد مجدلاني

بالقدر الذي يجب أن نناقش فيه موضوع تمويل التنمية بعلمية وجدية ورصانة، يجب أن نتحلى بقدر عالٍ من الجرأة والشجاعة في طرح القضايا وذلك لعلاقة هذا الموضوع بالمستقبل الوطني وليس فقط بالتشخيص السياسي. يجب أن نتجاوز الإطار النظري إلى الإطار العلمي. أعتقد بأنه في هذا السياق من المفيد جدا قراءة تجربة البلدان النامية المتحررة بالخمسينيات والستينيات، لنرى أنماط التنمية والتمويل التي تعاطت معها. هناك تجربتان قريبتان منا: التجربة التونسية والتجربة الجزائرية وهما بحاجة لدراسة وتقييم دقيق إلى حد كبير، أيضا بحاجة لدراسة تجربة حديثة؛ وهي تجربة البلدان الاشتراكية سابقا التي عمرت بعملية التحويل، وكان هناك وعود كبيرة لها من الدول المانحة، التي شجعت على عملية هذا التحول لاعتبارات سياسية واستراتيجية أخرى. والنتيجة التي نراها بدول الاتحاد السوفييتي السابق وجمهورياته، والدول الاشتراكية سابقا، من التراجع الكبير في اقتصادها، بحاجة لإعادة تدقيق من جانبنا.

التمويل الخارجي مؤقت، وله شروطه ومحدداته السياسية. كانت الضغوط تمارس سلفا اكثر من ذلك. مع عام 96 وعام 97 لم ينفذ أكثر من 24-25% من جملة الالتزامات التي قدمتها الدول المانحة وهذا مؤشر سياسي وليس مؤشرا على شيء آخر.
أعتقد أن مسائل التنمية الداخلية شيء رئيسي، وهي تعتمد على محددات حقيقة تعبئة الاستثمارات والموارد الداخلية. ويمكن أيضا أن تعتمد اكثر في ظروفنا الخاصة على محدداتنا الفلسطينية وهي العامل السياسي والأمني. كيف تؤثر هذه العوامل على عملية التنمية ومواصفاتها. لو نظرنا إلى موضوع الموازنة في السنتين الأخيرتين 97 و98 لوجدنا أنه في العام 97 تم توجيه 2% للاستثمارات ولم ينفذ 2% . بالميزانية الجديدة لعام 98 (لم تقر الميزانية حتى الآن) خصص 10% (1.777 مليون دولار) من مجموع الموازنة التي قدمت، منها مبلغ 900 مليون دولار من المفترض أن تأتي من الدول المانحة على فرض أن يتم ذلك من الموازنة لعام 98، هناك 835 مليون دولار أجور موظفين. لكم أن تتصوروا هذه الأرقام، وما هي التنمية التي نحن مقبلون عليها؟

أعتقد أن المسألة الرئيسية هي الإطار العام الذي نحن بحاجة له. واعتقد أنه آن الأوان فعلا لمناقشة الأمور ليس فقط بعلمية وموضوعية، لان هذا جزء مهم وأساسي في التشغيل، ولكن أيضا بجرأة وشجاعة كافية لنصوب الحقيقة في المسيرة.

التوصيات أو المقترحات التي قدمت فيما يتعلق بتعبئة الموارد الداخلية والخارجية في مجال التنمية الاقتصادية وفي مجال توفير الظروف التي تؤدي لتطوير دور القطاع الخاص، هي مسألة مهمة، خاصة وأن القطاع العام الذي لدينا هو قطاع استهلاكي وليس قطاعا منتجا، وهو قطاع طفيلي يستنزف طاقات وإمكانيات الموازنة العامة ولا يقدم بالنتيجة أي إضافة نوعية في عملية التنمية.

نظرة واقعية للاقتصاد الفلسطيني

عادل سمارة

لم تتم الإشارة لمسألة التشوهات والتناقضات في الاقتصاد الفلسطيني والعلاقة بين السيادة والتنمية. التنمية تفترض سيادة، هذه قضية أساسية يجب أن تذكر. قضية أخرى أيضا: ثلاث أو أربع سنوات من وجود مشروع السلطة الفلسطينية وتركيزه على القطاع الخاص وتشجيع التصدير وهذه بالطبع أيديولوجيا البنك الدولي، هذه قضية يجب أن تناقش مرة ثانية. القطاع الخاص خلال أربع سنوات لم يحقق أي شيء، والتصدير تراجع. هذه القضايا يجب أن تناقش ويجب ألا نمدحها. القضية الأخرى، التنمية مع انفتاح مطلق غير ممكنة وخاصة للاقتصاد، لأن اقتصادنا هو أول اقتصاد في التاريخ يبدأ من الألف والباء بوصفات البنك الدولي، التنمية المفتوحة بشكل مطلق تعني أنه لا توجد حماية إطلاقا، وإذا لم تكن هناك بنية ولا حماية فهذا يعنى أنه لا يوجد اقتصاد. سأبدي بعض الملاحظات:

قضية فك الارتباط التدريجي شيء جيد جدا، لكن لا توجد مؤشرات لذلك. في السنوات الأربع من وجود السلطة، وفي العشرين أو الثلاثين سنة من حركة المقاومة الفلسطينية، التي كلنا أجزاء منها، كنا نتحدث عن الاندماج الاقتصادي مع الإسرائيليين. لا يوجد توجه عملي حتى الآن. نحن نلوم ونتكلم عن الإغلاق، عن منح العمال إذنا. نحن عمليا لا نفكر حقيقة بمشروع تنموي. اذا كان هناك حقيقة تفكير بمشروع تنموي لا أقول بعدم ذهاب العمال للعمل في إسرائيل، ولكن على الأقل نحاول وضع بدايات معينة حول مسألة الانخراط المناسب.

موضوع العولمة الاقتصادية التي تم طرحها: العولمة الاقتصادية هي عولمة رأس المال العالمي الذي يبتلع كل الاقتصادات الفقيرة، لا يوجد لنا كرسي فيه.

بالنسبة لطرح ممثل البنك الدولي، أين الإمكانيات الهائلة في الاقتصاد الفلسطيني. إذا كنا نعتقد أن عمالنا نجارون وحدادون وعمال بناء ودهان، هذا ليس عملا فنيا. هناك ثلاثة آلاف عامل فني في مصر، وهم اكثر من الشعب الفلسطيني نفسه. نحن ليست لدينا ميزة مقارنة فيما يتعلق باليد البشرية مقارنة مع البلدان العربية أو بلدان المنطقة أو كما سموها شمال أفريقيا.

عدم السيطرة على المعابر ليس القضية الأساسية، فليس لدينا شيء حقيقي للتصدير، فالقطاعات القادرة على التنافس في الاقتصاد العالمي اليوم هي القطاعات التي تعمل بمستوى تقني وعلمي على مستوى العالم كله. كم عامل عندنا؟ وكم مشروع نملكه بإمكانه أن ينافس على مستوى العالم ؟ لو فتحت الأبواب لا يوجد شيء للتصدير بشكل حقيقي.

قضية حراك السلع والعمل؛ هذه ممنوع أن تتحرك وفقا للاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن رأس المال يتحرك وبالاتجاه المعاكس. فإذا كانت لدينا علاقة اقتصادية مع إسرائيل، وبناء على التسوية غير الاستقطابية، على الأقل يجب أن تتاح فرصة حراك العمل ورأس المال والسلع بشكل حر من الطرفين ليس لصالح إسرائيل وحدها. اطرح هذه الملاحظة لان البنك الدولي أحد الأطراف المسؤولة عن نقد أسلوب إسرائيل في التعامل الاقتصادي مع الفلسطينيين وخاصة مع الورقة الاقتصادية. مسألة التنويع جيدة، تنويع المنتجات والصادرات، وفتح أسواق الخارج أيضا مربوطة في ما الذي يمكن ان ننتجه ؟ وماذا نستطيع تصديره؟

تكلم ممثل البنك الدولي أيضا عن حراك بملايين الدولارات يوميا عبر التجارة العالمية. ما هي حصة فلسطين والصومال فيها! المسألة ليست الحجم المالي الذي يتحرك، بل كم نستطيع أن نأخذ منه ، كم لدينا من إمكانيات للتصدير كجزء منه وما هي إمكانياتنا لجذب جزء من الحراك لمنطقتنا حتى يتم الاستثمار عندنا! ليس لدينا هذه الإمكانيات. في اعتقادي هذه الأرقام خطيرة جدا علينا، إذ لا توجد لدينا قاعدة تنموية لتقييم مدى حساسيتها وخطورتها.

كان لا بد من مناقشة التطورات غير المنيرة في الاقتصاد الفلسطيني؛ مثلا توقف العملية الإنتاجية: لا يوجد أمن غذائي، ننتج الآن اقل مما كنا ننتج أيام الانتفاضة من حاجاتنا الأساسية، ولم تكن لدينا سلطة ولا كنا مدعومين من دول مانحة. تراجع الاستثمار وتراجع التصدير أيضا كل هذه القضايا كان لا بد من الإشارة إليها لكي تتضح الصورة على حقيقتها.

بالنسبة لمصادر التمويل، في اعتقادي المنظر الأساسي لم يتم التطرق له؛ وهو دور الشعب في العملية التنموية بالحماية الشعبية. بمعنى خلال الانتفاضة التنمية التي مارسها الناس في عملية الإنتاج البيتي والزراعي والصناعي إلى حد ما. من خلال تقرير اليونسكو الأخير يتضح أن الاستثمار الخاص خلال الانتفاضة أعلى منه اليوم، بمعنى انه إذا تم إشراك الناس ديمقراطيا في العملية الإنتاجية يمكن أن تفتح بدايات تنموية معقولة أو ناجحة. إذا لم يتعلق التخطيط بهذه القضايا الأربع، وغالبيتها ليس بيدنا أن نخطط لها، بمعني أن المانحين لا يسمحون لنا أن نخطط

مثلما نريد، وليس بالإمكان تحديد من يقدم منحة ومن لا يقدم. فالاقتراب من التحقيق يجب أن يكون قبله اقتراب من السيطرة أو على الأقل التحكم بالتراكم والتحكم بالفائض وبالتالي توظيفه أو استثماره.

فيما يتعلق بمسألة الثقافة: في اعتقادي أن ما يقوم به السماسرة والبنك الدولي، أي المؤسسات المانحة بشكل عام، هو إعادة التثقيف الشعبي الفلسطيني بما يخدم التوجه إلى تحرير التجارة الدولية وبما يخدم المشروع الخاص وما يخدم التوجه إلى تحرير التجارة، وبما لا يخدم مقاومة رأس المال. ولا اعني فقط أن مقاومة الاحتلال تعني سحب الفتيل النقدي أو الثوري من هذا الشعب الذي لديه تجربة طويلة فيه. النقطة الأخرى فيما يتعلق بالمانحين، كان هناك افتراض بحسن نية. في اعتقادي لا تشترط تسميتها حسن نية. أنا افترض أنها المصالح ، بمعنى أن على المانحين أن يشتغلوا وهناك حقهم كي يوسعوا دائرة حياتهم الاقتصادية.

واقع الحال الفلسطيني

جورج كرزم

إن المساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين سواء كسلطة فلسطينية أو كمنظمات حكومية، هي ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي دفع ما يسمى مسيرة السلام المبعثرة، وبالتالي هنا نقطة الانطلاق. هذه المساعدات والقروض ليست لها علاقة مباشرة ببناء البنية التحتية أو التنمية الفعلية على الأرض، علما بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحددها أساسا الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل غالبا. معظم المشاريع في معظم المناطق لكي تنفذ، فهي بحاجة لموافقة من إسرائيل، خاصة وأن هذه المرجعية الاقتصادية والتنموية الحقيقية هي إسرائيل حسب الاتفاقات الواقعة على الأرض، وليس الخطط التي نحن نضعها على الورق، لان هذه العوامل الموجهة للاستثمارات الإنتاجية، هي هامشية، وخاصة الزراعة والتصنيع الزراعي والصناعة بشكل عام. السبب في هذا التهميش ، وهذا واضح في الخطة الثلاثية، والتجاهل للقطاع الزراعي، باعتقادي، يكمن في أن هذا القطاع مرتبط بالأرض والماء، وبالتالي فالمانحون ليست لديهم الرغبة بالطبع في تجاوز الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي ألغت السيادة السياسية على الأرض. ومثال على هذا خصص لما يسمى برامج الديموقراطية، وحقوق الإنسان، ودعم المرأة، مبلغ 68.9 مليون دولار من أصل ألف وخمسمائة وسبعة وعشرين مليون دولار تم دفعها في الفترة بين أيلول 93 وأيار 97 ،حسب التقرير الاقتصادي الفلسطيني الصادر في حزيران 97 ، وهذا يعني أن حوالي 5% من إجمالي المعونات الدولية وجه لبرامج الديموقراطية وحقوق الإنسان، بينما في نفس الفترة خصص للزراعة 18 مليون دولار ، وللصناعة 6.9 مليون دولار. السؤال كيف صرفوا في القطاعين ؟ إذا خصص للصناعة أو للزراعة اقل من 1.2% من إجمالي المعونات.

النقطة الثانية: من المهم ملاحظة الشيء أو الجانب الذي تم تغييبه كمثال على آلية التمويل السياسية مقابل شق ما يسمى الطرق الالتفافية الواسعة والعصرية على حساب أرضنا وزراعتنا. فبعض التحسين الهامشي لطرق المواصلات والبنية التحتية بفضل التمويل الغربي هو باعتقادي هزيل، لا يهدف بجوهره لتنمية البلد، بل لتوفير الظروف الأفضل لاستثمار رؤوس الأموال الإسرائيلية والأجنبية، مقابل التزام السلطة أمام المانحين بنظام السوق والتجارة الحرة، وفتح السوق الفلسطيني بالكامل للمنتجات والاحتكارات الضريبية، وبالتالي تسهيل عملية تسريب أو نهب قوة عملنا أو فائضها لصالح الاقتصاديات الخارجية. وجود هذه الفوائض في الضفة الغربية والقطاع لا غنى عنه في العملية التنموية . البنك الدولي والدول المانحة تقابل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني البائس بمزيد من مشاريع التشغيل الطارئة التي لا تعني عمليا تقديم حلول حقيقية ودائمة للبطالة، وهي مجرد توفير فرص عمل وهذا ما لاحظناه في السنين الماضية مجرد فرص عمل مؤقتة ومحدودة جدا وفي إطار الأعمال الخيرية.

عملية الاستثمار وإقامة المشاريع في الضفة والقطاع تتحكم فيها غالبا عوامل وجهات خارجية غير معنية أساسا بالتنمية الإنتاجية. فكثير من المشاريع التي أقيمت في السنين الأخيرة لم يكن منسجما مع عوامل التنمية الأساسية في إطار منظور تنموي وطني شمولي، أو ضمن ما يسمى الخطة الثلاثية، خطة التنمية الثلاثية مثلا، مدى اعتماد المشروع على موارد وخامات محلية، أو مدى إنتاجه لسلع أساسية، مدى توفيره لفرص عمل لقوة العمل المحلية وبالتالي التخفيف من حدة البطالة وتقليص هجرة رأس مال والأيدي العاملة الفلسطينية ومدى خدمتها لعملية التقليل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي مثلا والذي يتمثل بتقليص الفجوة بين الإنتاج الفلسطيني واستهلاك المنتجات الإسرائيلية والأجنبية.

الموارد البشرية الفلسطينية في عملية التنمية

رمزي ريحان

إن العنصر البشري عنصر رئيسي في عملية التنمية ، وإن كان هناك من يشكك في كفاية الموارد البشرية الفلسطينية، أظن هذا موضوعا مهما جدا ربما هناك إمكانية تفصيل لبعض هذه الشكوك وتوضيحها.

ما هو المفهوم الفلسطيني للتنمية

عزت عبد الهادي

موضوع التنمية موضوع معقد وشائك وذو أبعاد المختلفة؛ البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي والبعد السياسي، والإنساني إلى آخره. أود أن أشير إلى بعض النقاط :-أولا اعتقد أننا كفلسطينيين أو كعاملين في حقل التنمية لدينا مشكلة أخلاقية كبيرة وهي واحدة من الأبعاد الثقافية للتنمية. المشكلة الأخلاقية الموجودة ترتبط بنظرية أن للإنسان ميثاقا أخلاقيا. كثير من الحاضرين في هذه الندوة تعتمد مؤسساتهم أو هم شخصيا، على الأقل، على الدعم الخارجي وعلى التمويل الخارجي ومع ذلك حتى الآن لم نجتمع لكي نناقش كيف نريد أن ننظم علاقاتنا مع الجهات المانحة، أي ما هي الرؤية أو الأدوار أو المفهوم الفلسطيني للتنمية؟ والرؤية هي ابعد من الأهداف، وهي أبعد من الخط، لا يكفي فقط الحديث عن خطة. الخطة هي جزء صغير جدا يتعلق بمجموعة نشاطات ولا ترتبط بهدف عام مركزي. القضية المركزية أننا كفلسطينيين، يجب أن نبلور رؤية تنموية واضحة تستمد جذورها من مكون جذري مهم في التنمية هو الجذر المحلي. كيف يمكن لنا أن نعكس الاحتياجات الأساسية والأوليات للمجتمع الفلسطيني في رؤية واضحة؟ أعتقد أن برنامج دراسات التنمية هو أداة جيدة جدا للحوار، بمعنى أن هذه واحدة من الأدوات الهامة. وأتمنى كما هو متوقع وكما هو مرسوم أن نستمر في حوار لكي نستطيع أن نبلور رؤية تنموية، إطارا عاما للمبادئ والمفاهيم يتحدث عن الخصخصة، إعادة الهيكلة، واقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية.اغلب مرشحي المجلس التشريعي واغلب الوزراء يتحدثون عن اقتصاد السوق في دعاياتهم الانتخابية أو في الحديث العلني أمام التلفزيون والشاشات. هل نعرف ما هو اقتصاد السوق؟ هل نريد أن نتبنى ذلك أم لا؟ ولكن يجب أن نكون واضحين، بمعنى هل نريد أن نتبنى سياسات تحرير التجارة لتكون هي الإطار العام للمبادئ والمفاهيم التي على أساسها سوف ينتظم الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع والثقافة الفلسطينية، لأنه لا اقتصاد أبدا من دون التوجهات الاقتصادية والانعكاسات الثقافية.

إن التمويل هو ضمن فلسفة وأيديولوجية شاملة، له أبعاد ثقافية لها علاقة بالتحديث. ما هي مكونات ثقافتنا التي ترتبط بشكل رئيسي بالاستراتيجية التنموية؟ مثلا التنمية البشرية المستدامة استراتيجية UNDP، هل فحصنا جيدا مدى ملاءمة هذه الاستراتيجية لواقع المقاومة ومضمون البناء الحالي الذي يقوم به الفلسطينيون، ومدى مناسبة للبيئة الخارجية والداخلية الفلسطينية. نريد أن نعرف ذلك الاتجاه الثالث "التنمية المجتمعية"، أو تحديد الأولويات بناء على احتياجات المجتمع الفلسطيني. ما هو النموذج الذي نريد أن نبلوره بعلاقاتنا بالتنمية المجتمعية؟ ما هي النخبة السياسية والاقتصادية؟ ما هو دور الاقتصاديين والتنمويين الفلسطينيين الاقتصاديين في عملية تحديد الاحتياجات هل دورنا فقط مسهلين ، غرباء ، نذهب إلى المجتمع المحلي ونرتهن إلى نظرته التي تقوم المجتمع المحلي بالضبط، أم نحن فاعلون تنمويون نشيطون في تحديد الاحتياجات التنموية الموجودة؟ ما علاقة ذلك بالرجوع إلى الخلف ؟ وما علاقة ذلك بكوننا جزءا من العملية التنموية العالمية التي ستصبح ؟ هناك تخوف دائما من أن الحديث عن تنمية محلية يعني الرجوع إلى الأصولية على سبيل المثال أو إلى الثقافة السائدة وبيننا كثير من التنمويين الذين يرون أيضا أن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان هي نقاط جوهرية في التنمية ويجب أن تكون جزءا من هذا النقاش العالمي المهم حول بلورة أساس واضح ورؤية واضحة.

إذن هناك خلاف بين النظرة المحلية الضيقة للتنمية وبين النظرة العالمية. يجب أن نناقش هذه القضية بشكل كبير واضح لكي نستطيع أن نبلور مفاهيم جيدة لعملية التنمية. لدينا استراتيجيات مختلفة، لدينا أيديولوجيات يجب أن نتحدث عنها، أساليب التنمية، ما هي، كيف نعمل في التنمية، نتحدث عن نظريات وما هي الوسائل ...إلخ، يجب إثارة نقاش حول هذا الموضوع. ما هي المكونات الجوهرية للتنمية، نقاش الجذور المحلية وهي واحدة من أهم سبل بناء المرجعيات أو غيرها. نحتاج لمرجعيات لكي تكون هناك مصداقية لعملية التنمية بشكل أو بآخر. حتى القطاع الخاص يحتاج الإنسان فيه إلى مرجعية كي يستطيع أن يستمر في المساءلة والمحاسبة والشفافية قضية مهمة جدا في عملية التنمية الإدارة الكفؤة والمؤسسة لكي نستطيع فعلا أن ندير التنمية بطريقة جيدة ضمن ما هو أوسع للموارد البشرية بمعنى أننا لا نتحدث فقط عن موارد بشرية بل نتحدث عن موارد بشرية في إطار مؤسسة كمفهوم اكبر، له علاقة بالرؤية والدور وله علاقة بالتقنيات. كذلك حوارنا ونقاشنا يجب أن يدور على أساس

المصلحة المتبادلة من ناحيتنا كفلسطينيين، يجب أن نتحدث عن أخلاقيات في العمل (Code ethics) من خلال مصلحتنا كفلسطينيين وطرق عملنا وعلاقتنا مع الجهات المانحة على أساس مفهوم المصلحة. وهذا المفهوم الذي نتحدث عنه يحقق إنجازات .

البيئة الاستثمارية

نضال صبري

أعتقد أن القضية المثارة ليست عدم وجود أموال، بينما القضية أنه لا توجد لدينا بيئة استثمارية كفيلة بالمشاريع التي نؤسسها ونستثمرها وتكون إدارتها التشغيلية اكثر من نفقاتها السنوية. أعطي أمثلة: القطاع الصناعي يعمل بـ 40% من طاقته الإنتاجية. 60% من الطاقة الإنتاجية في الصناعة عاطلون، هذه النسبة تقريبا لم تتغير خلال الـ 30 سنة بل زادت، بمعنى أن قطاع الصناعة في فلسطين يمكن أن يضاعف إنتاجه بتوفير السوق إذا توفرت البيئة المتاحة. السؤال هل نحن بحاجة إلى استثمارات جديدة في القطاع الصناعي، إذا وفرنا أموالا حتى من دون فوائد، إذا وفرنا هبات، هل نستطيع إقامة مشاريع تضمن الاستمرارية في ظل البيئة السياسية والاقتصادية التي نعيشها؟ هل هذا ينطبق على كل العالم الثالث.

القضية الثانية أننا دائما نتحدث عن الدول المانحة ونتجاهل مصدرا رئيسيا وهو المال العربي. نحن لدينا في الوطن العربي 10 صناديق تنموية رأس مالها أربعون بليونا، يملكها دول عربية، وفلسطين عضو فيها،: بنك التنمية الإسلامي في جدة، صندوق عربي في الكويت، الصندوق العربي في أبو ظبي، الأوبك، الصندوق العربي في شمال أفريقيا. هذه صناديق تنموية وهناك صناديق وطنية : صندوق في السعودية، وصندوق الإمارات، هذه تعمل بـ 60% من طاقتها، هذه الصناديق لديها أموال ومستعدة أن تساهم إذا هناك قرار سياسي في أي مشاريع تناقش. القضية ليست أننا نجلب أموالا، القضية المشاريع. مثال ثالث نسبة الأموال المسحوبة من القروض المعتمدة في العالم الثالث تتراوح بين 50-60% ، بمعنى أن أي بنك يعطي أي دولة مليون دولار لتسحب منها 50 مليون والخمسون مليونا لا تسحب لأن هناك مشاكل من الطرف المقترض مثل عدم توفير البيئة، ومشاكل إدارية. فأنا أتمنى أن تكون ندوات لمناقشة الجانب الآخر من القضية: استخدامات الأموال، وخلق البيئة المناسبة للاستثمار. إقامة بيئة استثمارية للمشاريع بحيث تستطيع أن تنتج وتستمر هنا المشكلة وليس قانون تشجيع الاستثمار. هناك عشرات القضايا والمشاكل من الممكن العمل عليها في المرحلة الانتقالية يجب توفير بيئة مناسبة لمشاريع يمكن أن تنجح، ومن ثم نفكر بمصادر الأموال. نحن نتحدث عن مناطق صناعية، وكأن المشكلة هي عدم وجود مناطق نقيم فيها مصانع. السؤال أننا لدينا مناطق صناعة حدودية، ولكن هل يمكن أن نقيم فيها مصانع، نستثمر فيها وتستمر سنتين من الزمان ثم نتوقف، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. نسبة إفلاس الشركات وخروجها من العمل ومنشأة الأعمال أعلى نسبة في العالم. بمعنى أن المشكلة ليست رأس مال. يوجد عندنا رأس مال خاص وعندنا رأس مال عربي ونحن لسنا بحاجة إلى دول مانحة حقيقة حتى نتقدم. إذا توفر لنا العامل الذي يشجع، وهو السيادة على الأرض وأن تكون عندنا سلطة وطنية سليمة من ناحية الكفاءة في العمل وكفاءة في التشغيل.

استثمار الإمكانات الداخلية

وليد سالم

لم يذكر رأس المال العربي ضمن مسائل التمويل في فلسطين في الأوراق التي قدمت. لم يذكر كيف نحضر المال العربي على اعتبار انه أحد مصادر التنمية في فلسطين وهو عنصر مهم وأساسي في هذا المجال. المسألة الثانية أن هناك نقاشا جرى في فلسطين سنة 1983 حول قضية تمويل التنمية في هذه البلاد. والحقيقة ما اشعر به أننا مازلنا نراوح مكاننا عند نفس الأسئلة التي طرحناها سنة 1983 والتي لم تتم الإجابة عنها منذ ذلك الحين حتى اليوم. من خلال ندوة لملتقى الفكر العربي حول مصادر التمويل بالتحديد ،كان النقاش، بعكس نقاش السبعينيات، إن التنمية غير ممكنة في ظل الاحتلال، الجواب كان أن التنمية ممكنة في ظل الاحتلال بشرط أن نحدد ما هو مضمون التنمية التي نريدها، لكن رغم أنه تم تحديد ماهية التنمية التي نريدها، إلا انه تم طرح مجموعة من الأسئلة: ما هي مصادر التمويل التي يمكن أن نقبل كشعب فلسطيني التعامل معها، وما هي مصادر التمويل التي لا نقبل أن نتعامل معها؟ ما هي مصادر التمويل التي لها أولوية على مصادر التمويل الأخرى، ما هي الإمكانيات الداخلية المتاحة فعلا. وردت في ندوة اليوم آراء بخصوص المصادر الداخلية الفلسطينية، سواء في داخل الوطن أو في الشتات وبالتالي ما هي الخطة الموجودة لدينا كشعب فلسطيني حتى نحفز هذه المصادر الداخلية، سواء كانت موجودة في داخل الوطن أو في الشتات، كي تعمل، وكي تقوم بدورها بخلق بيئة استثمارية في داخل وطننا. احب أن أشير إلى بعض التساؤلات الأخرى : أين موقع العمل التطوعي؟ اذكر في سنوات السبعينيات أننا لم نكن نتحدث فقط عن مصادر التمويل، كنا إلى جانب مصادر التمويل، نتحدث عن كيفية استثمار مصادر الأموال التي نحصل عليها. في السبعينيات كان عملا تطوعيا، والعمل التطوعي، بصرف النظر عن السلبيات التي رافقته في ذلك الحين، إلا انه كان عمل منتج. لماذا اصبح العمل التطوعي في هذه الأيام موضة غير رائجة أو موضة غير مقبولة بشكل من الأشكال. وبالعكس مذمومة، ويمكن أيضا إذا سمعناها أن ننظر بنوع من السخرية. لماذا أصبحنا في ضوء التحويل الجاري مستهلكين على جميع الأصعدة . لماذا أصبحت علاقات بعضنا داخليا في المجتمع الفلسطيني هي مع الممولين اكثر من علاقاتنا مع بعضنا البعض داخليا ومع الآخر، لماذا أصبحنا نفتقد في هذه الأيام الحوار الداخلي مع المجتمع الفلسطيني ليس لصالح إسرائيل لوحدها كل سار في طريق مختلف عن الآخر، وغرقنا في العلاقات الخارجية على حساب العلاقات مع بعضنا البعض . أقترح إثارة دراسة الإمكانيات الفلسطينية المحلية في الداخل والخارج، وبناء على هذه الدراسة يتم التفكير في خطة وطنية لكيفية تحفيز هذه الأشكال الفلسطينية المتوفرة داخل وخارج الوطن.

إدارة عملية التنمية

محمد عزام

التمويل التنموي جزء من الإدارة التنموية. وإذا تحدثنا عن التمويل التنموي، عندها نقصد أننا ندير تنميتنا ونستطيع أن ندير تمويلنا أي التمويل الذي نستخدمه للتنمية. وإذا رجعت في تجربتي إلى السنوات الأربع الماضية عندما بدأنا، لم تكن وزارات ولا مؤسسات، وتعاونت الدول المانحة بتقديم الموارد وتحديد المشاريع وصياغة البرامج والبدء بتنفيذها. كيف أدار المانحون الأموال التي توفرت لنا؟ هل حقق الفلسطينيون الفوائد القصوى من هذه الأموال؟ ما هي طرق التمويل المناسبة لاحتياجاتنا وأوضاعنا؟ إننا نقوم بتحليل أداء المانحين فقط عندما نواجه مشكلات وصعوبات. فالمهمة ليست سهلة ، ما لم يمارس المانحون الشفافية في قيامهم بالأعمال. أعتقد أننا لا نستطيع أن ننقح المشاريع الماضية، فهذه المشاريع قد حددت وجرى تنفيذها، بعضها جيد وبعضها سيئ . أريد أن أؤكد أننا بددنا موارد كثيرة وأنا لا أعرف عنها شيئا. كسبنا فائدة اقتصادية واحدة وهي أننا تعلمنا الدرس بأننا يجب أن لا نعيد نفس العملية التي استغرقت السنوات الخمس الماضية. وأنا كفلسطيني سأقوم بالإعداد للسنوات الخمس القادمة بالعقل والمنطق كأساس ، عندما يأتي المانحون بالمساعدات.

إن كل الدعم الذي قدمه البنك الدولي هو ديون سيدفعها أطفالنا لمدة عشرين سنة. السؤال هنا هل فعلا سنعد أنفسنا ونستفيد من الدرس في إدارة الموارد بطريقة أفضل وإدارة الأموال التي ستقدمها لنا الدول المانحة؟ فقط نستطيع ذلك إذا نظرنا خلفنا إلى الماضي وأشرنا إلى الأخطاء، عندها فقط نستطيع أن نبدأ بالتمويل التنموي. ولتحقيق ذلك نحتاج شريكين. نحتاج للمستفيدين الذين هم الفلسطينيون ونحتاج إلى الدول المانحة. وحسب اعتقادي، ينبغي على الفلسطينيين والدول المانحة أن يبدأوا أعمالا في المستقبل. أننا نرفع مستوى المشاريع على أساس ما الذي سنحصل عليه في نهايتها ونلتزم بالأموال ولكننا لسنا بموقع يمكننا من مراقبة الأموال، وما الذي يجري بها. إننا لا ننتظر الحصول على تفاصيل التمويل. بعض الدول المانحة ترفض حتى مشاركة المعلومات مع الفلسطينيين فيما يتعلق بالبرامج التي تخصهم. وهكذا عندما نتحدث عن أموال التنمية، فإننا نتحدث عن الإدارة التنموية ولأجل ذلك نحتاج للحوار المفتوح والصريح مع الدول المانحة. ولكن في نفس الوقت وهذه مسؤوليتنا، علينا القيام بواجباتنا وخصوصا داخل السلطة الفلسطينية. ينبغي علينا مراجعة كيف تتم الأعمال مع الدول المانحة. سأعطي مثالا : خلال السنوات الأربع الماضية نمت ثقافة معينة وهي أن الدول المانحة تدير المشاريع بينما نحن ننتظر خمس سنوات قادمة لمراجعة شكليات التنفيذ. وعلى الدول المانحة أن تقبل أن أولوياتنا تقوم على مبدأ توزيع الموارد. وثانيا، ان المهم هو نظام سير العمل في المشاريع إذا أردت أن تعرف كيف تدير أموالك وماذا يجري، هذه الأمور غير موجودة في الوقت الحاضر. وما لم نعد أنفسنا لحوار مفتوح وصريح مع الدول المانحة لتصحيح الأخطاء نفسها، فاننا سنجد أنفسنا بعد أربع أو خمس سنوات نكرر الأخطاء ذاتها دون الاستفادة من الدروس والحصول على أفضل خيار لمصادرنا المتاحة.

أي تنمية نريد - ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية

زهيرة كمال

أريد أن أتحدث عن قضية لها علاقة بالتنمية الفلسطينية. هناك مجالات عامة للتنمية، توجد عندنا تنمية ريفية، المأسسة، فرص عمل جديدة، والبنية التحتية، ودون أن يتم من خلال هذه العملية تحديد المؤشرات التنموية. صحيح أنه يمكن الاعتماد على مؤشرات التنمية الموضوعة من قبل UNDP ولكن في نفس الوقت كيف نحدد مقياس التقدم الذي نريده ؟ بناء على هذه المؤشرات، أين وضعنا، وما هو حجم التقدم المرغوب ؟ كم نحتاج من تمويل للقيام بهذه التنمية ؟

المسألة الثانية التي لم تشر إليها الخطة أيضا هي كيف نسد فجوة النوع الاجتماعي في المجالات السابقة. هناك فجوة بين الرجال والنساء في هذا المجتمع. ما هي خطتنا حتى نستطيع أن نشارك بشكل أوسع بهذه العملية خاصة إذا كنا نريد أن نعتمد في تحقيق التنمية على أن العنصر البشري بشكل عام مساهم في هذه العملية، والنساء يشكلن نصف المجتمع، فيجب أن يكون مساهمات حتى نحقق الاستثمار، والنساء يكلفن الدولة لكي تعلمهن وتحافظ على صحتهن ... الخ. إذا لم يكن عندي استثمار في العنصر البشري لن أحقق تنمية. المشكلة التي لدينا ليست الـ 5% التي خصصت للديمقراطية والمرأة، المشكلة الأساسية أن المبالغ كلها لا تستند إلى خطة تنمية، كم عدد الجهات التمويلية، عندما تصرف، هل نرجع لخطة التنمية الفلسطينية؟ وبالتالي كيف نرى هذه المسائل هنا نتوقف مع عملية الصرف ونتوقف مع الخطة الموجودة.

دور القطاع الخاص في بناء المجتمع

عبد الله الحوراني

العناصر الأساسية للتنمية تبدأ قمتها بالإنسان بعد المصادر الطبيعية، ولا بد من وجود نظام سياسي و اقتصادي ثابت يسيطر عليهما. النظام الاقتصادي الثابت والنظام السياسي الثابت يخلقان عندنا مجتمعا سليما، أي نظام اجتماعي سليم لا بد لبنائه من المشاركة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص، هؤلاء الثلاثة يساعدون في عملية توزيع المصادر الطبيعية بشكل عادل على المجتمع ككل. في تمويل خطة التنمية 17% للاستثمار هذا قليل. أريد أن أورد مثلا بسيطا في رام الله يوجد تقريبا 22 بنكا. مع هذه السرعة في بناء البنوك، أين المبادرات من القطاع الخاص؟ بمعنى أريد مبادرة من القطاع الخاص لبناء هذا المجتمع، آمل من البنوك الموجودة أن تشارك مثلا في الصحة أو في التعليم أو في بناء المجتمع. الحقيقة انه نادرا ما سمعنا أن بنكا أو قطاعا خاصا ساهم في بناء مدرسة مثلا. بنك فلسطين الدولي قدم سيارتين للشؤون الاجتماعية مشكورا، لكنه بادر بشكل فردي. هذه المبادرة مطلوبة من جميع البنوك، وأي قطاع خاص يجب أن يبادر في خدمة هذا المجتمع.

التفاوت في المجتمع الفلسطيني

خليل نخلة

التوجه العام الذي أريد التركيز عليه هو نوعية التنمية وواقع العملية التنموية بما فيها التمويل الخارجي وأثرة على المجتمع الفلسطيني. هناك إشكالية رئيسية. الإشكالية في رأيي ليست فقط مصادر الأموال أو جزء منها، جزء من الإشكالية لم يطرح هنا وهو عملية السمسرة التنموية. سمسرة التنمية بالأساس الإشكال لأننا فلسطينيون نقبل السمسرة الأجنبية، و يمكننا استيعابها داخليا. لا أحد هنا يختلف على أن البنك الدولي مثلا، أو الاتحاد الأوروبي، له أهداف سياسية وأجندات سياسية في تقديم الدعم لعملية السلام، لفلسطين. لكن إذا وصلنا لهذا للاستنتاج، في رأيي، يصبح القول كم يعطينا. أنا اتفق مع القول بأن هناك عملية تثقيف. سؤالي هل نقبل أو لا نقبل في عملية التثقيف؟ هناك العديد من الأمور الناقصة هناك نماذج تعبأ هنا عندما نبدأ بها، لم اقصد باستعمال ثقافتنا "الصغيرة المبعثرة"، أن استعملها كما هي في المفهوم الأنتروبولوجي الذي كان يستعمل في أمريكا، بمعنى المهمشين، بل عنيت نظرة نقدية للتصور، في الحضارة فلسطينية، المتواجدة في دورا الخليل، وفي قرى خان يونس القطاع الشرقي، وفي قرى نابلس، بمعنى التنويع الحضاري في داخل الحضارة الكبيرة، التي نسميها حضارة فلسطينية وثقافة فلسطينية هي بالنسبة للحضارة الكبيرة العربية. واستعمل هذا التعبير للتركيز على قناعة وشعور وملاحظة على الساحة، انه ما يسمى العملية التنموية للجالس بعيدا. تنفذ حتى اليوم قاعدة تزيد التفاوت والتناقض، بين هذه الحضارات الصغيرة. التفاوت والتناقض في مدينة خان يونس وضمن خان يونس، تفاوت كبير تفاوت حتى على مستوى ما يتم إنجازه. قضية التفاوت الكبير بين الوضوح في المدن الثلاث: بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، على مستوى العلاقات الرئيسية اليومية، وبين ما هو موجود في رام الله. سؤالي إذا كان هذا التفاوت موجودا، ما هي إمكانية تحديد الأموال مسبقا. أقول عندما استخدام كلمة (نحن) أنا أامثل دورا مزدوجا، أنقل صوتي من سمسار لدوري كفلسطيني. سمسار فلسطيني مجسم. أنقد أصحاب القرار السياسي الاقتصادي الفلسطيني، وهكذا أنا انتقد ذاتي لذلك بدأت بالقول هذه مقالة نقدية. أنا مقتنع أنه من غير الممكن تغيير الوضع جذريا من مفهوم الواقع التنموي على المجتمع والحضارة الفلسطينية ، إلا إذا استطعنا أن نتحكم في تحديد الأولويات وفي وسائل تنفيذ المشروعات، وفي نتائج هذه العملية.

قضايا تتعلق بالدول المانحة والتنسيق

توماس بونز غارد

سأحاول أن أصنف مداخلتي في أربع مجموعات مختلفة. المجموعة الأولى حول قضايا تتعلق بالدول المانحة والتنسيق. المجموعة الثانية حول العولمة وإمكانية وجود استراتيجية دافعة للتصدير. أما المجموعة الثالثة فتناقش بعض الأرقام والبيانات حول الصورة الاقتصادية العامة. رابعا وأخيرا سأتحدث عن بعض عمليات البنك الدولي.

أولا، أعتقد أنه من المناسب القول بالنسبة لمساعدات الدول المانحة أن كلا الجانبين الفلسطيني والمانحين قد تعلما كثيرا ومن المحتمل انه ما زالت هناك حاجة الكثير من التعلم. لقد كان وضعا غير عادي أن يأتي المانحون إلى هنا في فترة ما بين الاحتلال والدولة المستقلة. وبالنسبة للفلسطينيين فقد وجدوا أنفسهم في وضع يتطلب منهم إقامة دولة أو سمها ما شئت. وهذا العمل لا ينجز بين ليلة وضحاها، حيث لا يكفي أن تأتي بخمسة ملايين دولار لسنة واحدة وفجأة يتحقق النجاح. ولسوء الحظ حدثت بعض الأخطاء، ولكن حدثت أيضا إيجابيات عديدة خلال الفترة من 1993 وحتى يومنا هذا. وبرأيي، حدث على الأقل تطور بالاتجاه الصحيح. هناك مؤسسات في الجانب الفلسطيني طورت وسمحت للفلسطينيين- ليس فقط الفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة الوطنية ، وإنما أيضا الفلسطينيون عموما- أن يقوموا بدور نشط في النشاطات التي تمولها الدول المانحة. كذلك تعلم المانحون أيضا. آمل أن لا تتكرر الأخطاء التي ارتكبوها في البداية، وأفكر بشكل خاص في السنة الماضية أثناء تحضير خطة التنمية الفلسطينية. فخطط التنمية السابقة خلال السنوات الماضية بصراحة لا تعكس احتياجات التنمية الفلسطينية، كما ان خطة التنمية الفلسطينية ليست وثيقة كاملة. واعتقد أنكم لا تتوقعون وثيقة كاملة. فمثل هذه الأمور لا تحدث حتى في بلدان لديها وثائق كاملة وقضت سنوات في تعلم كيف تقوم بهذه الأمور. وأعتقد أن عملية تحضير خطة التنمية في السنة الماضية كانت عملا مشتركا وأفضل بكثير مما جرى في السنوات الماضية. فقد شاركت مختلف الوزارات في تحضير خطة التنمية كما جرى تشاور مع المنظمات الجماهيرية وان لم يكن بالمستوى المطلوب. وبذل الفلسطينيون مجهودا أكبر مما بذلوه في السابق وبكل تأكيد فإن دور الفلسطينيين بدفع وتسيير هذه العملية كان أكبر من دورهم في العمليات السابقة التي كانت تعتمد على الدول المانحة.

أؤكد أن الحركة تسير في الاتجاه الصحيح. ونحن نركز اهتمامنا على تنفيذ ومراقبة خطة التنمية. وتستطيع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية أن تلعب دورا هاما لضمان قيام الدول المانحة بتنفيذ مشاريع تنسجم مع خطة التنمية، ولضمان وجود تركيز ومراقبة على المشروع. لست متأكدا من حدوث ذلك بدرجة كافية ولكنني اعتقد ثانية أن هذا ما يجب تعزيزه في هذه العملية الديناميكية. وآمل أن تخطو خطة التنمية للسنة القادمة خطوة أخرى الى الأمام في الاتجاه الصحيح. أعتقد انه على الطرفين التعلم ولا يتوقع أحدهما أن يأتي ويقوم بأشياء كاملة تتلاءم مع الطرفين. ثمة حاجة لمزيد من التنسيق في القيادة الفلسطينية.

أما بالنسبة لقضية العولمة، فقد أعجبني تلخيص رئيس الجلسة لها بقوله هل الفلسطينيون خارج توجه العولمة؟ هل تستطيع فلسطين أن تتطور خارج توجه العولمة ؟.من الواضح أان للبنك الدولي بعض الآراء حول هذا الموضوع. قد تكون آرائي أكثر براغماتية. في بلد كبير تستطيع أن تعتمد أكثر على نفسك. ففي بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشكل الصادرات جزءا صغيرا جدا من إجمالي الناتج القومي، أصغر بكثير مما في فلسطين والشيء نفسه في اليابان، أيضا. فهذه اقتصاديات كبيرة تستطيع الاعتماد على نفسها ولا تعتمد على التصدير.

في حين في بلد مثل بلدي الدانمارك، تشكل الصادرات جزءا كبيرا من إجمالي الناتج القومي لان اقتصادنا يعتبر اقتصادا صغيرا. يبلغ عدد سكان الدانمارك حوالي خمسة ملايين نسمة فقط. في الدانمارك لا نستطيع إنتاج كل ما نحتاج إليه بأنفسنا، لذلك نقوم باستيراد أشياء من الخارج ونصدر أشياء أخرى لنكسب العملة الصعبة. وأعتقد أن الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مشابه لهذا الوضع، الاقتصاد الفلسطيني صغير ولا يستطيع إنتاج كل ما يحتاجه، ولكن باستطاعة الفلسطينيين أن يفعلوا أكثر مما يفعلونه الآن، هذه قضية هامة، فمن غير المحتمل أن تعزل نفسك عن المجتمع الدولي وعن العالم وتنتج كل ما تريده. أنتم بلد صغير وتحتاجون بالتأكيد لاستيراد سلع معينة وتصدير سلع أخرى لدفع ثمن ما تستوردون. إن أحد التشوهات الناتجة عن الثلاثين سنة من الاحتلال منذ عام 1967 هو أن الاقتصاد الفلسطيني اعتمد كليا على تصدير العمالة بدلا من تصدير السلع، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري. فالفلسطينيون يستوردون اكثر مما يصدرون ويحصلون على أموالهم من تصدير العمالة إلى إسرائيل ودول الخليج والى باقي دول العالم. الوضع الآن يتغير، والناس آخذة بالعودة إلى فلسطين مما سيقلل عدد العاملين في الخارج.

من الناحية الاقتصادية، الطريقة الوحيدة لاستمرارية عمل النظام الاقتصادي تكمن في زيادة الصادرات، وهذا لا يعني زيادة الصادرات مئات المرات، إنما زيادة ما تقوم به الآن. وقد يعني أيضا زيادة تصدير الخدمات كالسياحة مثلا. توجد إمكانيات كبيرة للسياحة في فلسطين، إن معظم السائحين يأتون إلى بيت لحم وأريحا إلا أنهم ينفقون

أموالهم في إسرائيل فلا يستفيد الاقتصاد الفلسطيني من ذلك. بالطبع، أعترف وأدرك أن هناك معوقات سياسية لما يمكن فعله، وأتمنى لو كان الوضع غير ذلك، ولكن جميع الاقتصاديات تبين أنك لا تستطيع إن تعزل نفسك كليا.

ومن السذاجة أن تعتقد أن فلسطين تستطيع أن تتحول فجأة بين ليلة وضحاها إلى هونغ كونغ جديدة أو إلى شيء مثل ذلك في المنطقة. وليس من السذاجة القول بأنك تستطيع أن تصدر أكثر مما تفعل الآن، إلا إذا أردت أن تستمر في الاعتماد على بيع العمالة والقوى العاملة في جميع أنحاء العالم، وعند ذلك يجب أن تفعل ذلك بشروط اقتصادية.

وسأتحدث أخيرا عن الأرقام، فالأرقام التي قدمتها في مداخلتي هي أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وقد أخذت من الحسابات القومية للفترة 1994-1996 وكذلك من ميزان المدفوعات الصادر عن الدائرة نفسها. والحقيقة أن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مؤسسة ممتازة وهي تقدم بيانات افضل من البيانات التي تقدمها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عن الاقتصاد الفلسطيني. تبين الأرقام أن الوضع لم يكن جيدا منذ اتفاقية أوسلو، ولكن الأوضاع لم تنهار كليا وأنه ينبغي أن أتحدث عن هذا باختصار خلال سنوات الانتفاضة لم يؤد الإغلاق والصدمات الاقتصادية إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني. فهو لا يزال ينهض، وحقيقة ذلك، كما أعتقد، أن للاقتصاد الفلسطيني إمكانيات. لولا وجود المعوقات السياسية وعدم اليقين السياسي وسياسات الإغلاق وغير ذلك مما يضرب الاقتصاد باستمرار، لتحقق الكثير من التطور والتنمية الاقتصادية لأن الاقتصاد لم يتطور منذ اتفاقية أوسلو ولكنه من جهة أخرى لم يتراجع 30% أو 40% أو 50%. هذه الأرقام تؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني لديه إمكانيات إلا أنها غير محققة ولكنها موجودة، وهو في كل الأحوال اقتصاد قوي لو تمّ التخلص من هذه المعوقات، وتلك هي المشكلة بالطبع.
وأخيرا، سأكون مختصرا في حديثي عن مشاريع البنك الدولي، هناك عدد من التعليقات وصل بعضها إلى حد النقد بأن مشاريع البنك الدولي تشبه برامج خلق فرص عمل لعدد قليل من الناس ولا شيء غير ذلك. كان هذا صحيحا في البداية أي خلال السنتين الأولى والثانية من بداية عملياتنا هنا، وأعتقد أن البنك الدولي ركز في البداية عموما على خلق فرص عمل استجابة لاحتياجات العمالة في تلك المرحلة، إلا أن عمليات البنك الدولي اتجهت نحو الاستثمار خلال السنتين الأخيرتين. وحاول أيضا التأثير في هذا المجال على الدول المانحة في تمويل مشاريع الاستثمار العامة. لأن الأشياء التي تبقى هي الأشياء التي ترفع مستوى القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

تفاؤل بالمستقبل

تيموثي روذرميل

أعتقد أن هدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تحقق، بتشجيع النقاش وهو أحد أسباب الاجتماعات واحد أسباب ملف التنمية البشرية، وكذلك تشجيع الناس وتمكينهم من الحديث وإقامة الحوار حول خطط التنمية وكيف سيكون مستقبل التنمية، ويعتبر هذا بالتأكيد تنمية غنية وأنا موافق تماما على ما قاله زميلي من البنك الدولي، ومتأكد أيضا، أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لديها الكثير لتقوله عن ذلك. ولكن وبما أنني منخرط تماما مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تطوير خطة التنمية الفلسطينية لهذا العام، والتي هي ليست بوثيقة كاملة ولكن ثمة تحسن ملموس عن الوثيقة السابقة. وقد سئلت عن سبب تفاؤلي، ولماذا لم أتحدث عن القضايا الصعبة. أعتقد ان ذلك جزء من الطبيعة البشرية؟ ربما إنني متفائل بالطبيعة وإنني أرى الكأس نصف ملآن بدلا من أن أراه نصف فارغ. من جهة أخرى، لديكم الأرقام، فقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين حسب التعداد الأخير الذي جرى قبل حوالي شهرين 2.8 مليون شخص. وأظن أن مساعدات الدول المانحة كانت السبب في ارتفاع دخل الفرد مقارنة بأماكن أخرى من العالم، وهو بالتأكيد أعلى من دخل الفرد في البلدان المجاورة.

وأخيرا، أثير الكثير من الحديث في نقاشات جدية حول دوافع الدول المانحة، حتى إنني سمعت أنها مشاريع يقوم بتنفيذها البنك الدولي في إسرائيل، ولكنني هنا أود أن أعيد جملة قلتها من قبل " في هذه العملية، سيقرر الشعب الفلسطيني ومؤسساته الطريق ولن توصف له من الخارج" ومن خلال ما سمعته اليوم من نقاش، أرى أن هناك وعيا وإدراكا حول المجتمع المدني الفلسطيني بما في ذلك الحكومة والشعب.

وأخيرا لماذا أود التأكيد على التحضير للسنوات الخمس القادمة؟ مما لا شك فيه أن هذا هو الوقت المناسب لفعل ذلك. وأوافق على أهمية دعم الزراعة. والحقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكثر الداعمين لقطاع الزراعة ومع ذلك فمن الصعب تنفيذ النشاطات.

استخلاص العبر من تجربة السنوات الخمس الماضية

أحمد صبح

اعتقد انه ليس من الحكمة في شيء أن ننظر إلى المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني منذ السنوات الخمس الماضية، بمنظار الشك والشك فقط، ليس من الحكمة بشيء أن ننظر للمنح و المساعدات بمعزل عن الموقف السياسي. نحن جزء مما يحيط بنا، ولولا اتفاقية السلام لما كان هناك مؤتمر للدول المانحة، وما كنا نتحدث عن حجم المساعدات الدولية، وطريقة وآلية طرحها، يجب الآن البحث في كيفية الاستفادة القصوى مما يصل وكيفية استخلاص العبر من تجربتنا في السنوات الخمس الماضية وهذا ينطبق على تحليل من ثلاث قضايا:

1.أين المشاكل الفلسطينية التي حدّت من استفادتنا من التجربة السابقة ومن إمكانية أن يكون هناك مردود من كل ما وصل أكثر مما حدث؟ ما هي القضايا التي تهم الدول المانحة وبرلمانات بلادنا وموازنات بلادنا وسياسة بلادنا ومصالح بلادنا؟ وما هي المشاكل الإسرائيلية الدائمة لتعطيل وصول مثل هذا الدعم وبكل تأكيد الاستفادة منه بشكل اكبر.

2. القروض وإيجابياتها ومخاطرها: حاولت أن انبه لمخاطر التسرع في قبول القروض، بمعنى ألا نقبل القرض أولا ونفكر كيف سيصرف لاحقا، لما في ذلك من خطورة على كل مشروعنا الوطني ليس فقط التنموي في المدى المنظور وأتمنى أن نتمكن من استدراك ذلك بأطر أخرى . هناك قروض تعرض علينا أو بدأت تعرض علينا، هناك قروض معروضة علينا لم يؤخذ بها قرار وكل ما نخافه فعلا إمكانية توقيع أحد هذه العروض دون دراسة حقيقية. كيف يمكن الاستفادة منها وحقيقة إن كنا أصلا بحاجة إليها.

3. واجبنا كفلسطينيين وكسلطة وطنية فلسطينية، قبل أن نطالب الدول المانحة بأن تحد من مصالحها عند تقديم الدعم، أن نحدد بكل وضوح اوجه القصور في أدائنا والاستفادة مما وصلنا إليه حتى الآن، سواء كان على الإطار القانوني أو على إطار الموازنة العامة التي لم تقرر بعد (ونحن في نهاية شهر أبريل)، أو كيفية الآلية التي نتفاوض بها، أو نتعامل بها، ونستلم بها، ونتابع بها المشاريع الواردة من الدول المانحة.

آمل أن تحظى هذه القضايا باهتمام الباحثين وان نخفف من الأيديولوجية عند الحديث عن التنمية، فالتنمية إذا كانت فعلا مردودها للمواطن علينا أن نفكر في كيفية أن نرفع مستوى هذا المواطن في حياته اليومية واحتياجاته اليومية وان نكون بكل تأكيد قادرين في السلطة الوطنية وفي القطاع الخاص وفي المنظمات غير الحكومية على ملء الفراغ الحاصل في الخطط الضرورية .

دور البنك الدولي وتعظيم الاستفادة من المعونات

سمير عبد الله

البنك الدولي دخل إلى فلسطين قبل توقيع أوسلو، وكان هناك ضوء اخضر ليضع فلسطين على خارطة نشاطاته، وكان هذا في حوالي شهر أكتوبر 1992، وقد كان لي دور لمتابعة البنك الدولي في إعداد البرنامج أو في إعداد التقارير الستة المعروفة التي أعدت عن احتياجات الفلسطينيين وكان هذا في آيار سنة 1993 قبل أوسلو. وفيما بعد إعداد ما يسمى برنامج المساعدات الطارئة في الكتابين اللذين صدرا في تشرين الأول 1993 بعد أوسلو ، وبالإمكان الرجوع للوثائق لمعرفة كيف كانت مشاريع القدس مثلا وهي موجودة في داخل التقرير وفي المشروع. ولكن خرجت القدس من أجندة البنك الدولي علما بأنني لا أعرف أن البنك الدولي في لحظة من اللحظات كانت له إمكانية أن يأخذ موقفا سياسيا ولا أن يقر الاتفاقات السياسية ويضع خططه بناء عليها، أو انه حاول إلغاء مشروع لأسباب سياسية. أنا اعرف كم كانت للبنك الدولي من أهمية في اجتماع واشنطن في أكتوبر بعد أوسلو مباشرة في 1993 حيث جند 2.4 مليار دولار للفلسطينيين خلال نشاطات قام فيها كسكرتير لكل الدول المانحة، والجهد الذي يبذلونه في البنك الدولي لتقديم الخبرات من جانبهم ، حيث كان يشتغل 150 خبيرا فلسطينيا ولولا مساعدة الخبراء الفلسطينيين في عمل بعثات البنك الدولي لما استطعنا وضع برنامج تنموي في غضون اقل من شهر، ولا أن نضع تقرير التقرير الأول خلال أسبوعين. فجمع المعلومات، ووجود الخبراء في البلد كان لمدة أسبوعين فقط عملوا خلالها مع الخبراء الفلسطينيين ومن ثم صاغوا تقريرهم وصارت مناقشات طويلة. أنا أرى ضرورة أن نكون منصفين لأنفسنا وللآخرين في الحديث عن الأجندات.

تبقى لدينا مشكلة: إذا كان هناك عدم توجيه للمعونات والأولويات، فالمشكلة عندنا، نحن المسؤولون عنها. إذا كان هناك هدر فنحن المسؤولون. وإذا جعلنا الجهات المانحة تدور الأموال التي تقدمها لنا وترجعها لشركاتها نكون نحن المسؤولين لأننا لا نعمل بطريقة صحيحة. لو عملنا بشكل جيد لأمكننا أن نستفيد من كل قرش، وهناك الكثير من التجارب في العالم لدول استفادت من المعونات الدولية ومن القروض الدولية وبنت نفسها وأصبحت في وضع اقتصادي متقدم، وهناك دول أدمنت على المعونة الأجنبية وإدمانها هذا يجعلها تتراجع حتى اليوم.

بالنسبة لموضوع تخطيط التنمية: أنا مدرك للحدود على قدرتنا التخطيطية، وعلى قدرتنا التنفيذية ولكن هناك هامش، ونستطيع ضمنه أن نخطط وأن نعمل. نحن مع الأسف لا نستغل هذا الهامش بالشكل الصحيح ونحن نعرف أيضا إمكانية وجوهر المعركة. وإذا أردنا الرجوع للإطار السياسي والبيئة السياسية نغلق نشاطاتنا. الإسرائيليون لم تتغير أجندتهم، هم لا يريدون أي أساس اقتصادي للشعب الفلسطيني في هذا البلد. وسياسة الإغلاق والحصار هي الهدف وليس الهدف أمنيا كما يدعون. الإجراءات الإسرائيلية كان هدفها دائما جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا مهمشا، وما زالت هذه السياسية تحكم كل تصرفاتهم . يجب أن نفهم أن البناء الاقتصادي بالنسبة لنا هو الأساس الذي نرتكز عليه حتى في مفاوضاتنا السياسية.

بالنسبة للمعونات العربية كل الجهات العربية المانحة كانت تصر إما أن تشرف بصورة مباشرة أو عبر البنك الدولي نحن بالعكس كنا نطالب بأن يعطونا المعونات العربية بمرونة اكثر على الأقل في بعض المشاريع التي لا نستطيع لأسباب مختلفة أن نجد لها تمويلا من الجهات المانحة، للأسف تجاوب الدول العربية لم يكن بالمستوى المطلوب لا من حيث الكم ولا من حيث النوع.

بالنسبة لدور البنوك ، هناك لوم على البنوك كونها لا تساهم في بناء مدارس أو مستشفيات على سبيل المثال أريد أن أوضح أن كل دولار يعمله البنك يذهب منه 70% للدولة كضرائب وبالتالي ماذا نفعل كبنوك؟ أنا أدافع عن البنوك، أعرف أن هناك سياسة محافظة، وهناك شروط كثيرة، لكن في سنة 1997 البنوك قدمت تمويل لمشاريع بقيمة 500 مليون دولار وهذا يساوي ضعف الاستثمارات الخاصة في البلد. وعند الطلب بمساهمة أكبر يجب النظر للأمر بصورة عادلة، فيتضح لنا أن الضرائب المفروضة على البنوك هي ضرائب باهظة جدا. أنا أرغب في أن يدخل أي شخص منا إلى المتجر وينظر لجالونات اللبن واللبنة والحليب والصابون ومسحوق الغسيل وأي شيء يكون في هذه السلة ليرى كم منه من المصادر الفلسطينية وكم منه مستورد.

ملحق

قائمة الحضور ورشة تمويل التنمية

التاريخ: 1998/4/14

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1.	جعفر صدقة	2.	منتصر حمدان
3.	صالح محمود الرابي	4.	زهيرة كمال
5.	ابراهيم محمد ابو كامش	6.	رمزي ريحان
7.	محمد غضية	8.	رلى نسناس
9.	خليل نخلة	10.	ايناس ابو عصب
11.	أحمد صبح	12.	معتز الحسيني
13.	ايمن عبد المجيد	14.	نائل موسى
15.	محمد محمد عزام	16.	د.كميل منصور
17.	عبير مراغي	18.	سامية بامية
19.	سمير عبدالله	20.	خميس شلبي
21.	سمير البرغوثي	22.	محمد العايدي
23.	ابراهيم اغا	24.	أحمد مجدلاني
25.	عادل سمارة	26.	نورا قرط
27.	حمدي الخواجا	28.	عزت عبد الهادي
29.	مأمون صبيح	30.	عمر عبد الرازق
31.	Thomus	32.	جورج كرزم
33.	جميل هلال	34.	ليلى فرسخ
35.	باسل عورتاني	36.	سامية البطمة
37.	اسكندر النجار	38.	زكريا النحاس
39.	سونيا النجار	40.	نضال صبري
41.	صلاح العوجه	42.	Penny Johnson
43.	علياء ارصفلي	44.	نعمان كنفاني
45.	د. عبد الله الحوراني	46.	جورج جقمان
47.	عدنان داغر	48.	هشام مصطفى
49.	جهاد نخلة	50.	لميس أبو نحلة
51.	ريما حمامي	52.	وليد سالم